قراءة نصيّة في عبارة سيبويه
أنماط من الغموض ومُسبّباته، وتصويب للمتن وإشكالاته

محمد علي ربّاع
قسم اللغة العربية
جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

ملخص

يعد كتاب سيبويه أهم كتاب في تاريخ النظرية النحوية العربية، ولا يستغني باحث في علوم العربية عن العودة إليه، كما لم يستغن القدماء عن مدارسته والاستناد إليه.

ونظراً لكثرة العلماء الذين تناقلوه، فقد تعرض متنه لشيء من التغيير منذ القدم، ومما لا شكَ فيه أن المحقق «عبد السلام هارون» قد بذل جهداً فذاً في تحقيقه وضبطه، ولكنني وجدت أنّ ثمّ غير قليل من التحريف أو التبديل أو الزيادة المقحمة، أو النقص الذي تسبب عن عزل بعض النصوص في الحاشية.

والاضطراب الذي ينشأ عن ذلك يؤدي في مواطن كثيرة إلى نسف الأحكام وقلب مضامينها، ومنه ما يقود إلى تصويب الخطأ أو تخطئة الصواب، وهذا يؤثر في بعض التوجيهات النحوية والصرفية والمعجمية، ولذلك تأتي هذه الدراسة لتبيين مواطن الاضطراب مُصَوبةً، ولتفسير القضايا التي تقتضي توجيهاً وتبياناً، وذلك بعد أن تُعالج جملةً من مواطن الغموض التي التبست على كبار الباحثين، فلم يتبيّنوا وجه الصواب فيها.

ABSTRACT

Sibawayeh's book is considered the most important book in the history of Arabic grammatical theory. Researchers in Arabic sciences cannot help but refer to it. Old linguists acould not have done with out it in their studies and references.

Due to the large number of scholars who have transmitted it, the text has been subjected to change and corruption. Undoubtedly, there has been a great effort behind its editing and verification by "Haroun". However, I have found some alteration and deviation or forced insertion or shortage, thus causing some of the original material of the text (in the footnotes).

This confusion leads, in many areas, to the destruction of rules the inversion of content as well as the correction of mistakes or incorrection of correct material. This has greatly affected some grammatical, morphological and lexical orientations. This study, therefore, comes to show areas of confusion correcting them, and explaining some issues which needed illustration and clarification. the study also addressed a number of areas of ambiguity which confused important researchers to the extent that they could not find correct things in them.

دوافع ومحدّدات:

لا أحسب أن «سِفر العربية الأوّل» يحتاج إلى تعريف به أو بصاحبه، أو إلى تبيان منزلته في درس العربية؛ قديماً وحديثاً، ويكفيه أن يكون حلْقة الوصل الأُولى بين اللغة الفصيحة المحكّية والدرس النحويّ التنظيريّ، من بعده؛ فما فتئ علماء العربية ينهدون إليه ليتثبّتوا من مصداقية ما يقترفون من توجيهات نحويّة وصرفية ومعجمية.

وقد أنفدت زمناً غير قصير في قراءة الكتاب واستنطاق عباراته، من نسخة هارون، تارة، ومن طبعة بولاق، تارة أخرى، وألفيتُ، إثر تتبّع متأنٍ، وموازنة فاحصة، أنّه قد تجمّع لديّ قدر كبير من الملحوظات والاستدراكات المتشعبة، منها ما يتعلق بالشواهد واختلاف رواياتها ومنها ما يتعلق بمتن الكتاب، وما وقع فيه من تصحيف أو تبديل، وما انضمّ إليه من عبارات مقحمة، أضافها شُرّاح الكتاب وقارئوه.

وائتلفت قراءتي تلك مع متابعتي آراء النحويين، واختلافهم في توجيه مقاصد سيبويه، وتبيّن لي أن ما تأدّى من اضطراب الافهام، أو تباينها بسبب غموض عبارة سيبويه، كثيرٌ بالغٌ، سواء أكان ذلك فيما ينسبه القدماء إليه،أم كان فيما يخلص إليه المحدثون من ملاحظ واصفة قضايا مخصوصة عنده.

وفي يقين أن ذلك يظلّ بحاجة إلى دراسة موسّعة متريثة تستبين الأسباب، وتقارب النتائج، وإخال أن ذلك سيكون مُفسّراً غير قليل من الاختلافات النحوية التي بُني على بعضها تشعبات في التوجيه، وتعدّد الوجوه النحوية في القضية الواحدة.

ولا تطيق هذه الدراسة أن أتتبع ذينكم المقصدين جملة، وليس في مرادي أن أشرح ما يتبدّى لي أنّه مشكل، أو قد يكون، ولا أن أدرس مصطلحات الكتاب ودلالاتها، ولكنني سأتوقف عند نماذج من الغموض دالّة، لتكون موحية بمقدار ما يمكن أن يتخلّق مثلها في ضوء اضطراب النصّ؛ ولهذا سأتناول كلّ ما يمكن أن يقود إلى الغموض مما يدخل في تصويب المتن.

وقد دعاني، إلى جانب من درسي هذا، دراسة عتيقة لعبد الخالق عضيمة، توقف فيها عند مسائل وجدها متعارضةً، ثمّ قال: «ليس من غرضي أن أوجه نقداً لسيبويه، وإنما هي مسائل تعذّر عليّ فهمها، فذكرتها لعلّ غيري يستطيع لها حلاً وتوفيقاً، ويدفع ما بينها من تعارض».[١]

أما إشكالات المتن فقد كنت أرى أنّها مما لا يسلم من مثله كثير من الكتب التراثيّة المحقّقة، بل هي، في الكتاب أقل مما هي عليه في غيره، ولم أكن لأعنى بنشرها، غير أنّ خصوصية الكتاب، متآلفة مع دعوة عضيمة، توجب عرض تلكم الإشكالات، فلعلها

تُسعف على تبيُّن وجه الصواب في بعض المواطن، وأن تكون دعوة إلى وجوب التريّث في مدارسة الكتاب؛ ليفيد دراسُه من حواشي المحقّق وتعقيباته، وليستأنس، ما أمكن بطبعة بولاق.

انماط من الغموض:

لئن كانت دعوة عضيمة تلك مما ينبغي أن يحمل الناس على التريّث في مدارسة الكتاب، فإنّها – علىغير ما قصد صاحبها – حملت بعضهم على محمل آخر؛ فقد وقف أحد الدارسين على ما استشكله عضيمة، فاستنسخه بجملته وتفصيلاته، دون أن يشير إلى مستشكله الأول، عضيمة، ثمّ بنى على ذلك حكماً يفتقر إلى الدقة؛ فرأى أن سيبويه كان يجمع من هذا العالم ومن ذاك، دون تمحيص، مما أوقعه في تلكم التناقضات، ولو أنّه كان يتثبّت مما يجمع لما وقع في ذلك؛ كما يرى الدارس.[٢]

إنّ جلّ ما استشكله عضيمة، وغيره، جاء بأثر من التواء اسلوب سيبويه وإيجازه، وعدم عنايته بالتنظير لمضامين مصطلحاته، وكنت قد عرضت قبلاً لتحليل جوانب من أسلوبه في تقنين مصطلحاته واستخدامها، وقادني ذلك إلى مقاربة غير قليل من أفكار المحدثين التي بنيت على محاكمة سيبويه في ضوء معارفَ خارجةٍ عن الكتاب، كانت تتسلّط على عقول الباحثين لتوصلهم إلى نتائج توحي لهم أن سيبويه لم يكن متّسقاً في أحكامه، ولا دقيقاً في مصطلحاته.[٣]

ولست بمستنسخ ما عرضت له من قبل، وهو متشعّب كثير، وأتوقف عند ما عرض له عضيمة في دراسته، وهو ينحصر في خمس مسائل فقط، عالجت ثلاثاً منها قبلاً[٤]، وقبل أن أتناول المسألتين المتبقيتين، أستحضر مسألة مما عالجته، لتكون دالة على مثيلتيها هناك.

فممّا استشكله عضيمة ورآه متعارضاً يصعب التوفيق بينه: «٢– الوصف الذي على وزن (فعالِ) في سبِّ الأنثى، نحو : يا لكاعِ، يا خباثِ، قال عنه سيبويه في ١:٣١١: «ويدلك على أنّه اسم للمنادى أنّهم لا يقولون في غير النداء: جاءتني خباثِ ولكاعِ» وقال عنه في ٢:٣٨: «ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خباثِ، ويا

لكاعِ...».[٥]

وهذا، الذي حمله عضيمة على التناقض، لا تناقض فيه ولا تعارض، فأما النص الأول فواضح بينٌ، يقطع بأن سيبويه يقضي بأن «خباثِ» و «لكاعِ» من الأعلام الخاصة بالنداء، ولا تستخدمان في غيره، وهذا الحكم يصدق على كلّ ما كان في سبِّ الأنثى من هذا الوزن، ولا يعني أبداً أن «فعالِ» خاصّ بالنداء.

وأمّا النص الثاني فقد كان مصدر الغموض عند عضيمة، وإنّما غمض عليه بسبب إيجاز سيبويه واختصاره، وقد جاء النص في باب «ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث».

قال سيبويه، مجملاً أصول هذا الباب: «فقد يجيئ هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنث، كما كان فُسَقُ ونحوه للمذكّر، وقد يكون اسماً للوصفِ غير المنادى وللمصدر، ولا يكون إلا مؤنثاً، وقد يجيئ معدولاً كعمر...».[٦]

ثم انتقل سيبويه لتفصيل هذا الإجمال تمثيلاً ثم بياناً لأحكامه؛ فمثّل – أولاً – للنوع الأول، وهم اسم الفعل بـ «مناعها»، و «تراكها»، و «حذار»، و «نزال»، و «دَبابِ»، و «نعاءِ». ولكنّه أجمل الحديث عن النوعين التاليين في تركيبِ ملبس فقال: «ومما جاء من الوصف منادىً وغير منادىً: يا خباثِ ويا لكاعِ، فهذا اسم للخبيثة وللكعاء، ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي: فقلتُ لها عيثي جعارِ وجرِّري... وإنّما هو اسم للجاعرة، وإنّما يريد بذلك الضَّبُع.. وقال الشاعر: لحقت حلاق بهم...».[٧]

فقد ظنّ عضيمة أن «غيرَ منادىً» معطوفة على «منادى»، من باب عطفِ المفرد على المفرد، ولكن سياق الكلام وتمثيل سيبويه يدلان على أن ذلك من عطف جملة على جملة، فقد أراد: «ومما جاء من الوصف منادى، يا خباثِ ويا لكاعِ..»، و «مما جاء من الوصف غير منادى قول الشاعر ....»، ولكنه أحكم الربط فمثّلَ – أولاً – لما لا يكون إلا منادىً، ثم جاء بما يستخدم غير منادىً أو منادىً على الخيار، وهو «عيثي جعارِ»، ثم مثل لما وقع منه فاعلاً أو غيره، نحو: «لحقت حلاقِ» و «بكأسِ حلاق» فهذه من أسماء الجنس التي على وزن «فعالِ»، وليست لسبِّ الأنثى.

يؤكد هذا الفهم، ويوجبه، أن سيبويه انتقل بعد ذلك إلى التمثيل لبقيّة الأنواع التي

ذكرها في مستهل الباب، ولكنّه لم يعد للحديث عن الوصف غير المنادى، فلا غموض، فيما أحسب، ولا إشكال، ولا تناقض، بل هو اتساق مطرد. وحال المسألتين اللتين عالجتهما هناك كحال هذه انكشافاً وجلاءً.

وعطفاً على هذا الذي أبنّا وجه الصواب فيه، أعود لمتابعة ما تبقى لديه مما لم نعرض له قبلاً.

قال عضيمة: «١- للهمزة المتصّدرة أربعة أصول في الاسماء الجامدة، نحو: إصطخر، إصطبل، إبراهيم، إسماعيل. لسيبويه فيها نصوص يعارض بعضها بعضاً. قال بما يفيد زيادتها في ٣: ٢٤٣ [صوابه: ٣٤٣]: «فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم» وقال بما يفيد اصالتها في ٢:١١٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٤. الهمزة في الأسماء الجامدة التي لا تحتمل اشتقاقين إما أن تكون زائدة أو أصلية، ولا تحتمل أن تكون زائدة وأصلية في وقت واحد باعتبار واحد».[٨]

وأشير - بدءاً - إلى أن سيبويه لم يمثّل بما مثّل به عضيمة؛ «اصطخر، وإصطبل، و...»، ومما لا شكل فيه أن الهمزة في الصيغ التي مثل بها، وما ماثلها من رباعيّ الأصول أو خماسيّها - همزة أصلية عند سيبويه؛ فهو لا يفتأ يذكر أن الهمزة الزائدة لا تدخل إلا على «بنات الثلاثة» على حدّ عبارته.

وأمّا ما بدا لعضيمة تناقضاً فهو متسبّب عن النص الأول الذي نقله، فقد فهم من قول سيبويه «رابعة فصاعداً» أنّه حكم على الهمزة التي تلحق الرباعيّ أو الخماسي، بناء على مؤدى «فصاعداً» في ظاهر النص، على أنّ هذا الظاهر كان يوجب عليه أن يعدّ ذلك حكماً على كلّ همزة تقع أولاً، سواء ألحقت الرباعيّ والخماسيّ، أم لحقت الثلاثي، لأن مجيئها «أولاً رابعة فصاعداً» يعني أنها سُبقت بثلاثيّ فصاعداً، وهذا لا يمكن أن يصدر عن سيبويه.

لم يرد سيبويه ما فهمه عضيمة، ولا ما كان يتوجب عليه بناءً على ظاهر الصيغة، إنما أراد بقوله: «فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة» - لحاقها الثلاثي حيث تكون رابعة، ثمّ تتبع بحروف زيادة على الاصل الثلاثي، وهذه مقصده بـ «فصاعداً»

وليس يريد زيادة الاصول البتة.

وإنما تكلّف سيبويه المجيء بـ «فصاعداً» كي لا يُظنّ أنها تكون اصلية مع مزيد الثلاثي بغيرها ثمّ بها معاً، وكان قد قال في موطن سابق: «وإذا حقرت إستبرق قلت: أُبَيْرِق، وإن شئت قلت: أبيريق، على العوض؛ لأن السين والتاء زائدتان؛ لأن الألف إذا جعلتها زائدة لم تدخلها على بنات الاربعة ولا الخمسة، وإنّما تدخلها على بنات الثلاثة»[٩]، فالهمزة في إستبرق لحقت رابعة ثلاثة أصول ثم زادت الصيغة بحرفين آخرين؛ ولذا فهي زائدة.

ومثل هذا بيّنٌ في تفصيل سيبويه لمواطن زيادة الهمزة أولاً في صيغ رباعية أو خماسية من ذوات الأصول الثلاثية، نحو: إفعال وأَفْعال، وإِفْعيل، وأَفْعلاء، وأَفْعلان.[١٠]

وفضلاً على هذا فإن سيبويه مثّل لذاك الموطن الملبس بـ «أفكل»، و «أيدع» وهذا من الثلاثي، وهو يقضي بزيادة الهمزة مع ما يشبهه، إلا أن يأتي عن العرب ما يدل على اصالتها، كما هي الحال في «أولق»، و «أرطى»؛ فالهمزة فيهما أصلية.[١١]

ويحسن أن نشير إلى أن سيبويه يستخدم مصطلح «الثلاثي» أو «الرباعي» أو «الخماسي» للدلالة على عدد أحرف الصيغة وحسب، فإذا أراد أن يشير إلى الأصول استخدم «بنات الثلاثة»، و «بنات الأربعة» و «بنات الخمسة»، وهو لا يحيد عن ذلك أبداً.[١٢]

لقد جاء هذا الغموض من لبس في عبارة سيبويه، أوصل إلى حدّ التناقض أو التعميم، وزاد ذلك حدّة غموض المصطلح، واستعجال القراءة، ولو أن عضيمة أدرك أن قول سيبويه «لحقت أولاً رابعة فصاعداً» يوجب - في ظاهره - أن يكون شاملاً الثلاثيّ مع الرباعيّ والخماسيّ - لتوقف عن ظنه ذاك، ولأعاد محاورة النصّ، وما يلتبس به من نصوص.

وقال عضيمة عن المسألة الثانية: «٤- الوصف الذي على وزن (فَعْلان) كعطشان وخمصان، جعل سيبويه علّة منعه من الصرف مشابهة الألف والنون لألف التأنيث الممدودة، وعدد وجوه هذا الشبه في ٢:١٠، ثمّ قال: إن النون بدل من الهمزة في

٢:١٠٨، ٣١٤»[١٣] وعضيمة يدرج هذا تحت ما وجده مشكلاً يتعذر فهمه ودفع تناقضه.

سيبويه ينصّ نصاً لا لبس فيه عل أن «نون» «فعلان» بدل من الهمزة أو من «ألف التأنيث» ومؤدى المصطلحين واحد عنده، وهذا منكشف في الموطنين اللذين أشار إليهما عضيمة، فقد جاء في أحدهما: «وكذلك «فعلان» الذي له فعلى عندهم؛ لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء؛ لأنها بدل من الألف»[١٤].

وجاء في الآخر: «والنون تكون بدلاً من الهمزة في فعلان فعلى».[١٥]

وأما الموطن الذي اشتبه على عضيمة فهو: «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان وسكران وعجلان واشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون، حيث جاءت بعد ألف، كألف حمراء لانها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون.. فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة، وأشبهها فيما ذكرت لك أجري مجراها».[١٦]

وهذا لا يختلف عن النصّ الأول؛ فـ «فعلان» تشبه «فعلاء» في حركاتها وسكناتها، ومع اختلاف الصيغتين في التذكير والتأنيث إلا أنهما ملتقيتان، عند سيبويه، في منهج الزيادة وأصل ما جاء مزيداً، فـ «فَعلاء» جاءت من «فعلى» و «فعلان» جاءت من «فَعلى».

وأحسب أن عضيمة قد حمل هذا الموضع على المشابهة الخالصة، بمعزل عن الإبدال، نتيجة لغموض قول سيبويه: «أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء...» فقد ظن أنّه يوازن بين الالف في غضبان، والألف المقابلة في حمراء، وأنّ النون جاءت بعد ألف كما جاءت الهمزة بعد ألف. وقد تأتى له هذا الظن لأنه فهم أنّ المقصود بـ «كألف حمراء» الألف التي تسبق الهمزة؛ ولذلك فقد جعل شبه الجملة من وصف «ألف» التي تسبقها.

أما سيبويه فقد قصد بـ «كألف حمراء» الهمزة التي بعد الألف؛ أي أنه جعل شبه

الجملة المفعول الثاني لـ «جعلوا»، أراد أن يقول: لقد جعلوا النون كألف حمراء؛ أي كالهمزة لأن كلاً منهما وقع بعد ألف.

وهو يستخدم ألف التأنيث ويمثّل لها بالهمزة، ويتحدث عن الهمزة ويمثل لها بألف التأنيث؛ جاء في كلامه على الألف: «وأقصى ما تلحق للتأنيث سابعة في معيوراء»[١٧]، والسابع همزة، وقال عن الهمزة «وتلحق الهمزة غير أولى وذلك قليل فيكون الحرف على فَعْلى»[١٨]، و «فعلى» تنتهي بالألف.

وبعد:

فإن خمس القضايا التي جاء بها عضيمة كان بعيداً عن التناقض، ولكن أسلوب سيبويه يدفع - غير شك - إلى ما رآه عضيمة.

ولم أشأ بمتابعتي هذه أن أتسلط - ناقداً أو متنقصاً - على ماجاء به عضيمة، بل أظن أنني أتممت ما جاء به؛ وفاء لدعوته تلك، ولم أشأ - كذلك - أن أذود عن سيبويه، فلا أشك أن في كتابه من الغموض شيئاً كثيراً، ولعلّ جله مما يتكشف بالتفتيش المتأني، وليس بوسعي أن أتابع ذلك الغموض النصيّ المتسبب عن الأسلوب والمصطلح، ولكن أعمِد إلى نفي ألوان شتى من غموض قد يتحصّل بأثر من اضطراب النصّ، وزيادات الشراح عليه.

تصويب للمتن وإشكالاته:

والإشكالات التي ننبه إليها في هذه الدراسة تنقسم إلى قسمين رئيسين، فأما القسم الأول فيختص بمتن الكتاب، وما وقع فيه من تحريف أو تبديل بأثر من تناقله واستنساخه، ويمكن أن نميز في هذا السياق لونين من هذه التحريفات؛ يتمثل الأول في نماذج كان المحقق يُغلِّب فيثبت ما وجده في نسخة ما في متن الكتاب، ويعزل ما يقابله، مما كان في نسخة أخرى أو نسخ أخر، في الحاشية.ولكن المقابلة بين هذا وذاك تثبت أن عبارة المتن مضطربة، أو أقل استقامة وصحة من العبارة التي جعلت في الحاشية.

والذي يتابع الحواشي، التي عقدها المحقق لمثل هذه المقابلات بين النسخ، يجد أن

ثمّ نماذج متكاثرة لاختلاف النسخ في بعض الألفاظ، وقد كفلت مقابلته سلامة تخير ماهو أنسب للسياق، وما هو أقرب إلى عبارة سيبويه في غير قليل من المواطن، بيد أن هناك مواطن، أحسب أنه لم يوفق في تخيره، فقلبت الأمور، بتفاوت في تأثيرها، فأثبت في المتن النص المختل الذي لا يناسب السياق، أو يناقضه، وعزل في الحاشية ما كان يقابله في نسخة أخرى مما يبدو أنه من صلب كلام سيبويه.

وما دامت هذه النصوص قد ذكرت في نسخة من نسخ المخطوطات، بل في عدد منها، في كثير من الأحيان، ومادامت المقابلة تدل على صحتها وانسجامها، بصورة تفوق ما كان يقابلها – فإنه من الواجب أن يثبت ما جعله هارون في الحاشية في متن الكتاب، وأن ينقل مقابله من المتن إلى الحاشية.

ولعل مثل هذا الاختلاف قد تأدّى بأثرٍ من كثرة النسخ المخطوطة، وكثرة العلماء الذين تناقلوها، وتوارثوها، وكما يشير على النجدي ناصف فإن الكتب التي تكثر نسخها، وتتعدد جهات روايتها، تكون عرضة لأسباب التغيير والتبديل، وقد تعرض كتاب سيبويه لبعض ما تعرضت لها الكتب القديمة من تغيير في نصوصها.[١٩]

ويحسن أن نشير إلى أننا لن نعرض للتبديلات اليسيرة التي لا تُخل بالتركيب، ولا يترتب عليها أثر في التوجيه النحوي، وإنما يكون ذلك من باب زيادة طفيفة أو استبدال كلمة بكلمة أخرى من حقل معجمي واحد، ويمكن تتبع ذلك بالموازنة بين المتن والحاشية في بعض المواطن.[٢٠]

ويتمثل اللون الثاني من هذا القسم في جملة من الأخطاء الشكلية التي جاءت في تحريف بعض الألفاظ، وفي أخطاء في الضبط بأثر من الطباعة أو سهو المحقق.

وليس ثمّ شك في أن المحقق قد بذل جهداً فذاً في عنايته بضبط نصوص الكتاب، ومع ما بذله من جهد في ضبط المفردات ضبطاً كلياً فقد ندّ عن حرصه شيء قليل. وليس أدل على عنايته من تلكم الاستدراكات التي ألحقها بالكتاب، مع أنها تشير، في جملتها، إلى أخطاء شكلية طفيفة نتجت عن الطباعة.

والأخطاء الشكلية التي نشير إليها هنا، منها ما هو مماثل لما أثبته المحقق في

استدراكاته؛[٢١] من حيث شكله وأثره، ومنها ما هو مؤثر في نصوص الكتاب؛ إذ يؤدي إلى خلل في شاهد شعري أو ضبط آية قرآنية، ومنها ما يقود إلى تغيير منحى كلام سيبويه ومراده، ومنها ما يؤدي إلى خلط بين الأوزان والصيغ، وبين المصروف وغير المصروف..، ولكن قسماً كبيراً من هذه الأخطاء يرتدّ إلى الطباعة.

ولم نُعنَ في هذا السياق بالأخطاء الشكلية المتمثلة في علامات الترقيم؛ فأخطاء الترقيم كثيرة كثرة بالغة، وقد قال محمد البكاء: «بل إن بالكتاب حاجة حتى إلى علامات الترقيم التي ترفع الإشكال عن بعض نصوصه».[٢٢]

وأما القسم الثاني من تلكم الإشكالات فهو يتعلق بعبارات مقحمة على متن الكتاب، أضافها بعض الشراح أو الناسخين، فاختلطت مع كلام سيبويه، ويحسن أن نقف – أولاً – على منهج المحقق في التعامل مع نماذج مشابهة للنماذج التي سنشير إليها، ومنهجه يختلف باختلاف اطراد ثبات ما أقحم في المخطوطات التي اعتمد عليها، وهو – كما تبين لي من متابعته – كالآتي:

أ – العبارات التي تبين له أنها مقحمة، وكانت ثابتة في النسخ كلّها كان يثبتها في المتن، ويفرد لها حاشية يشير فيها إلى أن العبارة مقحمة، أو يبدو أنها من كلام الأخفش، وما شاكل ذلك. من ذلك: «فصارت ككان وإن [يقول لا يجازى بما بعدها] وعملت الباء فيما بعدها» وقد جعل المحقق لما بين المعقوفين حاشية قال فيها: «الظاهر أنه من التعليقات لا من صلب الكتاب»[٢٣]، ومثل هذا كثير[٢٤]، وقد تبيّن لي أن العبارات المقحمة التي جاءت ثابتة في النسخ كلها، ولم يشر إليها المحقق، كثيرة جداً، ومما يدل على ثباتها في النسخ كلها أن المحقق لم يكن يشير إلى وجود اختلافات بين النسخ، ومن حق هذه العبارات أن تُفرَد لكل واحدة منها حاشية، يشار فيها إلى أنها مقحمة، أو تحتمل أن تكون كذلك، خاصة أن منها ما يؤثر على مراد سيبويه، ويبدو لي أن اهتمام المحقق بهذه العبارات أخذ يتقاصر شيئاً فشيئاً، وكاد يتلاشى في الجزء الرابع، الذي يطفح بمثل هذه الإضافات.

ب – العبارات التي كان يتبين للمحقق أنها مقحمة، ويجدها ثابتة في بعض النسخ،

مسقطة من بعضها الآخر، سلك معها مسلكين مختلفين؛ الأول: كان ينزل العبارة إلى الحاشية، بعد أن يضع لها إحالة في المتن، ثم يشير في الحاشية إلى العبارة المذكورة، ذاكراً المخطوط الذي وردت فيه، ويعقب على ذلك بمثل قوله: «يبدو أن العبارة مقحمة»، أو «من الأخفش»، أو ما ماثل ذلك من تعقيبات، ومثال ذلك: «بعده في الأصل بدون نسبة إلى الأخفش» يعني مبارك، كما كان زيد ضربته بمنزلة زيد منطلق»،[٢٥] و «بعده في الأصل» يعني حذف الهاء» مع عدم نسبته إلى الأخفش»،[٢٦] ومثل هذا كثير في الكتاب مع تفاوت في طول العبارة المقحمة، فقد تكون جملة قصيرة وقد تزيد على عشرة أسطر.[٢٧]

وفي المسلك الثاني كان يثبت العبارة التي تبدو مقحمة في المتن، ثم يشير في الحاشية إلى أنها سقطت من نسخة كذا وكذا، ثم يردفها بإشارة تبين احتمال إضافتها، من ذلك: جاء في متن الكتاب «لأنها منفصلة [يعني التاء]»، ثم جعل لذلك حاشية اشار فيها إلى أن التكملة – التي وضعناها بين معقوفين – من «ب و ط» ولعلها من تعليقات أبي الحسن»،[٢٨] ومثل هذا كثير في الكتاب.[٢٩]

وقد تبين لي أن هناك مواطن كثيرة أقحمت فيها عبارات مفسرة في بعض النسخ، ولم تكن موجودة في بعضها الآخر، ولكن المحقق اكتفى بالإشارة إلى وجود اختلاف بين النسخ، ولم يشر إلى احتمال إقحام المختلف فيه، وحق هذه العبارات أن تنزل إلى الحاشية، كما فعل بغيرها مما هو مقحم مثلها، وأن يشار إلى احتمال إقحامها، أو كان ينبغي أن يشير في الحاشية إلى أن ما أثبت في المتن مما جاء مقحماً في بعض النسخ – مقحم أو محتمل؛ ولذلك سوف ننبه في هذه الدراسة إلى مثل هذه العبارات التي لم يتبين للمحقق أنها مقحمة.

ونشير إلى أن عدم وجود هذه العبارات في طبعة «باريس»، التي يشير إليها المحقق بالحرف «ط» يعني بداهة أن العبارة لم تكن مثبتة في النسخ المخطوطة التي اعتمدت عليها هذه الطبعة، وهي نسخ كثيرة جداً، كما أشار المحقق،[٣٠] وعادة ما تكون العبارة مسقطة من طبعة بولاق التي اعتمدت على طبعة باريس وعلى مخطوطات أخرى غيرها. وهذا يعني أن ما لم يكن موجوداً في باريس أو بولاق أو فيهما، لم يكون موجوداً

إلا في بعض المخطوطات الفرعية، ولعل متابعة الحواشي تؤكد أن أصول طبعة باريس وبولاق كانت أوفى وأدق من المخطوطات الإضافية، وعلى ذلك فإن الأنسب أن تثبت العبارات المقحمة التي سنشير إليها، مما لم يكن موجوداً في باريس أو بولاق – أن تثبت في الحاشية، وأن تتبع بتعقيب مشير إلى إقحامها.

بقي أن نشير إلى أننا لن نلتفت في هذه الدراسة إلى إقحام نسبة الشواهد الشعرية، فقد أشار غير واحد إلى مثل هذا[٣١]، ولن نلتفت كذلك إلى إقحام تتمة الأبيات الشعرية، التي لم يذكر سيبويه إلا جزءاً منها، فجاءت وافية في بعض النسخ، وقد تكفل خالد جمعة باستقصاء أمثلة كثيرة لذلك.[٣٢]

وقد آثرت ألا أصنف هذه الحواشي، لتبقى منتظمة متسلسلة وفق مجيئها في الكتاب، لكي تسهل العودة إليها والإفادة منها، ولأن القارئ لا بد له أن يعود إلى سياق كل عبارة نشير إليها ليتبينه؛ إذ كان لا بد لنا أن نوجز في النقل، وأن نقتصر على ما يتصل بصورة مباشرة بالعبارة المرادة. ثم إن ذا اللب ليس بحاجة إلى تصنيف هذه الحواشي، أو تمييز أنواع الأخطاء وضروب التحريفات وأحسب – قبل ذلك – أن هذا العرض يغني عن تكرار القول في التعقيب.

وقد يبدو أن بعض تلكم التحريفات أو التبديلات، كان طفيفاً هيّناً في ظاهره. وهذا حق يصدق على قسم كبير، ولكن ذلك الهين لا يخرج عن نمط استدراكات المحقق ذاته، ولكن سيتضح عبر هذه المراجعات أنّ من هذه التحريفات، التي تبدو خفيفة، ما يقود إلى الخطأ في التوجيه اللغوي، وقلب للأحكام، أو إلى خلل في تراكيب سيبويه، ومؤداها، أو تناقض في أحكامه، أو لبس، وقد تؤدي إلى اضطراب في أوزان الأسماء والأفعال، مما يؤثر في النواحي المعجمية.

تحوط واحتراس:

ثمّ أفكار قد يتوارد مثلها على خواطر بعضهم يحسن أن نتوقف عندها؛ فقد يقال: إنه ليس للمحقق أن يتدخل في نص الكتاب، وعليه أن يثبت ما وجده في المخطوط كيفما كان، وأن تدخله يكون محدوداً في حدود بينة، ولكننا نَتسوّغ بما سبق من

إشارات إلى نهج المحقق في التعامل مع بعض مثل ما نحن بصدده، فقد فَصَل بعضها في الحاشية، وهو كثير، وأثبت بعضها في المتن، ونبه في الحاشية إلى أنه من المقحمات، وما نقف عليه لا يختلف في شيء - كما سيتضح - عما فعله، وقد أشار غير المحقق، ممن هم في طبقته[٣٣]، إلى بعض المقحمات، والتحريفات التي هي من جنس ما نحن مثبتوه في هذه الدراسة، ومن الأمور المتعارفة أن كتاب سيبويه قد تعرض لإقحام مثل تلكم الحواشي على متنه، وقد ذكر السيوطي ذلك في معرض شكّه في مقولة لابن برهان فقال: «فالظاهر أنه مما ألحق كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه».[٣٤]

وقد يُظن أن تلكم التعقيبات، التي تبدو مقحمة، قد تكون من كلام سيبويه، وأنه يفسر أقوال العلماء السابقين، ويدفع إلى بعض هذا الظن ما نجده مشبهاً للعبارات المقحمة من كلام سيبويه، ومنه: «وإنما خالف الواجب لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى [يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان]»[٣٥] ومثل هذا التفسير الذي يأتي به لتوضيح كلام الخليل، كثير جداً،[٣٦] ولكننا أفرطنا في استقصاء الأقوال المحيطة بكل موطن من المواطن التي سنشير إليها، ولم نسق ما يمكن أن يكون محمولاً على مثل هذا المحمل. بل أمعنت في تجنب هذه المداخلات، فتجنبت ما جاء مثل قول سيبويه: «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل [أي لا يعملونها في شيء] وهو القياس»[٣٧]، فمع أن ما بين المعقوفين ساقط من بولاق وباريس، ويحتمل أن يكوم مقحماً، غير أننا حملناه، وما ماثله، على أنه يحتمل أن يكون من كلام سيبويه، ولم نشر لشيء من مثله.

وعلى الرغم من ذلك كله، فمن الممكن أن يكون الوهم قد تسلط علينا في بعض ما أشرنا إليه، وأن ما رأينا إقحامه لم يكن مقحماً، فهذا محتمل، وآمل ألا يوجد؛ وقدوقفت على نص وجدت عضيمة[٣٨] والنجدي[٣٩] يشيران إلى أنه من المقحمات، ثم تابعهما المحقق نفسه، وعقب على النص المذكور بأنه من تعليقات الأخفش[٤٠]؛ ذلك لأن في النص شيئاً منسوباً إلى «أبي عمر»، وكنت أقطع، في بادئ الأمر، بما ذهبوا إليه؛ ثمّ وجدت أن النص من الممكن أن يكون من أقوال سيبويه، وأن «أبا عمر» المذكور هو عيسى بن عمر، فقد كان يكنى «أبا عمر»،[٤١] وقد نقل عنه سيبويه في مواطن متعددة

باسمه، فربما أشار إليه بكنيته في هذا الموطن، فهذا احتمال غير مستبعد، ويقابله احتمال آخر؛ أن تكون الواو قد سقطت من «عمرو»،خاصة أن القول مسبوق بقول للخليل، وكثيراً ما يجمع سيبويه بين قول الخليل وقول أبي عمرو، والاحتمال الأخير أن يكون النص المذكور مقحماً، وأن يكون المقصود «بأبي عمر» هو الجرمي.

واختصاراً في الإحالة والحواشي فقد عمدت إلى توثيق النصوص المنقولة في متن الدراسة؛ لكثرتها، ولتيسير متابعتها، وسأتابع كل جزء على حدة، وسأشير بالرقم الأول إلى الصفحة وبالثاني إلى رقم السطر فيها.

الجزء الأول:

١: ١٥ «ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت [الاسمَ والألف واللام للمعرفة]»، وصوابه بإسقاط الواو التي قبل «الألف»؛ لأن الكلمة فاعل لـ «لحقت».

٢١: ٦-٨ «وذلك نحو أبيضَ وأسودَ وأحمرَ وأصفَرَ، فهذا بناء أذهَبُ وأَعلمُ فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً، [استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء]». ونهاية النص، التي بين معقوفين، غير مستقيمة، صوابها في بولاق [٦:١]» استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء».

٢١: ١٣-١٤ «ومع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى يَفْعَلُ [يعني هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً] وتنصب كما ينصب الفعل»، وما بين المعوفين مقحم على متن الكتاب، وهو غير موجود في بولاق [٦:١] ولم يكن في طبعة باريس كما أثبت المحقق.

٢٦: ٥ «سوف أشربُ ماء البحرِ [أمسِ]»، والصواب: أمسِ؛ مبنية على الكسر.

٣٩: ١٠ «وظن [عمرُو] خالداً أباك»، والصواب: عمروٌ، منونة.

٤٦: ١١ «ومن ثم [لم تَصَرَّفَ] تَصَرُّف الفعل الآخر»، والصواب: لم تَصرَّفْ؛ فهو مضارع مجزوم.

٥٣: ٦-٧ «ومثله في هذا يا طلحةَ أقبل، لأن أكثر ما يدعو طلحةَ بالترخيم فترك

[الحاء] على حالها». وكذا في بولاق [٢٦:١]. وأحسب أن ما بين المعقوفين ينبغي أن يكون «الهاء»؛ يؤكد ذلك أنّ حركة الحاء لا تتغير أبداً عندما تثبت الهاء، وإنما أراد سيبويه أنه عُدل عن بناء هذا العلم على الضم، كما كان ينبغي، وجيء بالفتحة حركة للهاء لمناسبة حركة الحاء، ويؤيد هذا ما ذكره السيرافي؛ قال: «إنما جاز فتح الهاء لأن أكثر ما ينادي العرب هذا الاسم بحذف الهاء وفتح الحاء، فإذا فعلوا ذلك ثم أدخلوا الهاء فتحوها إتباعاً للمفتوح قبلها..»[٤٢] وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى، في موطن آخر، فقال: «... من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء.[٤٣]

٥٩: ١٣ «فمعنى ليس النفي كما أن معنى كان الواجب، وكل واحد منهما [يعني كان وليس] إذا جردته فهذا معناه»، والنص ذاته ثابت في بولاق [٢٩:١] وما بين المعقوفين مقحم، إذا حذف اتصل الكلام، ولم يشر المحقق إلى إمكان إقحامه.

٧٣: ٣ قال عن صيغة التعجب؛ «ما أَفْعَلَ»: «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ [وأَفْعَلَ]، هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، فَشَبَّه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما»، والنص ثابت في بولاق [٣٧:١].

وقد كان هذا النص مصدر اضطراب النحويين في تبيّن موقف سيبويه من قياسية فعل التعجب من صيغة «أَفْعَلَ» المزيدة بالهمزة، فمنهم من رأى أنه مقيس عند سيبويه،[٤٤] ومنهم من رأى أنه موقوف على السماع،[٤٥] ولا دليل، في كتابه، على قياسيته إلا هذا النصو ويغلب على الظن أن النص قد تغير منذ العهد الأول فأضيفت الواو قبل (أفعل) التي بين المعقوفين، وحقهاأن يكون «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِل وفَعُل أفْعل» يؤيد هذا ما أثبتناه من كلام سيبويه؛ «لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه»، والنص – بهذا – أكثر اتساقاً وانسجاماً، ولكن يجب أن نشير إلى أن النص جاء مُتبعاً بقول سيبويه: «وإن كان من حَسُن وكَرُم وأعطى «فتمثيله بـ «أعطى» ملبس، لا يستقيم إلا بإبقاء الواو، إلا أن يكون سيبويه ممن يوجه زيادة الهمزة توجيهاً يرد الصيغة إلى الثلاثي كما فعل المبرد[٤٦]، وجلي أننا لا نقطع بصحة ما عرضناه في هذا الاستدراك، ولكنه مما نغلب فيه الظن.

٨٨: ٤ «كما لم يكن النصب فيما أتممت به الاسم [يعني الصلة]، فمن ثمّ كان أقوى». وكذا في بولاق [٤:٤٥] وما بين المعقوفين مقحم، يتصل الكلام بعد حذفه، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

٩٢: ١١ «ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام زيداً مررت به». وجاء في بولاق [١:٤٧]» ما كان وجه الكلام أزيداً مررت به»، وما كان في طبعة «باريس» يوافق ما في بولاق كما أشار المحقق.

ولكن هذا الخلل البسيط يقلب المعنى، ويجعل الوجه الأقل جوازاً وجه الكلام، مما يؤدي إلى توجيه نحوي غير مستقيم، فالحق أنه ليس وجه الكلام في «زيدٌ مررت به» إلا الرفع، وكان سيبويه قد أكد ذلك قبل هذا الموطن فقال: «فإن قلت: زيدٌ مررت به، فهو من النصب أبعد من ذلك»[٤٧]، وقال: «والرفع في هذا أحسن، وأجود لأنه أقرب إلى ذلك أن تقول: مررت بزيد»[٤٨]، وقد أكد هذا الحكم فقال: «وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز.. ويختار فيها النصب»؛[٤٩] ولهذا يجب أن يثبت ما في الحاشية في متن الكتاب، وأن يستبعد ما أثبته المحقق؛ لأنه يؤدي إلى تناقض في الحكم على المسألة الواحدة وفي الموطن ذاته.

٩٦: ١-٢ «كذلك ما أحسنَ عبد الله وزيدٌ قد رأيناه، فإنما أجريته [يعني أحسن] في الموقع مجرى الفعل في عمله». وكذا في بولاق [١:٤٩]، ولكن ما بين المعقوفين مقحم، ولم يشر المحقق إلى إمكان إقحامه.

١٠٣: ٩ «[لفعلِ] غلامُهُ أوقعه عليه»، والصواب: لفعلٍ؛ منونة.

١٤٧: أشار سيبويه إلى أن بعض العلماء يرى أن من العرب من يهمل «ليس» حملاً على «ما»، وبعد أن ذكر بعض الأدلة رأى «أنّ الوجه والحد أن تحمله علىأن في ليس إضماراً» ثم استدرك بما يمكن أن يكون اعتراضاً على رأيه فقال: «... إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلا [المسكُ]» وقد ضبط المحقق «المسك» التي بين المعقوفين بالرفع، متابعة لما جاء في بولاق، وهذا الضبط يبطل مقصد سيبويه - من جانب - ويوجب أن تكون «كان» هي الأخرى مهملة كليس عند هؤلاء

القوم، وليس هذا من مقاصده، فضلاً على أنّه لم يذكر قط في تاريخ العربية؛ ولذا يجب أن تكون «وما كان الطيبُ إلا المسكَ» بنصب «المسك»، ولا يجوز الرفع بحال من الأحوال، وقد أكد السيوطي، - ومن قبل أبو حيان - هذا الضبط فقال: «ووجه توقفه - يعني سيبويه - عن أن يحمل «ليس» في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرفعون المسك في «ليس» وينصبونه في «كان» فيقولون: ما كان الطيبُ إلا المسكَ، فلو كان في «ليس» إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار ايضاً، فكونهم يختصون الرفع بليس دون كان، حتى لا يوجد منهم من يرفع المسك في «كان» ولا ينصبه في «ليس» دليل على أن «ليس» ههنا حرف ولا عمل له»[٥٠]، وقال: «... بل القوم الذين يقولون ليس الطيبُ إلا المسكُ فيرفعون، هم القائلون: ما كان الطيبُ إلا المسكَ، فينصبون، على ما حكاه سيبويه».[٥١]

١٥٠: ٧-٩ «وذلك قولك: رأيت قومَك أكثرَهم.. وصرفت وجوهَها [أوّلِها]»، والصواب: أوَّلَها؛ منصوبة، لأنها بدل من «وجوه» وهي منصوبة.

١٥٤: السطر الأخير «هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب، واختيار النصب، واختيار الرفع»، وهذا السطر عنوان باب، كان من الواجب أن يميز في الطباعة، أسوة بما هو مثله.

١٧٤: ٤ «والجر في هذا أقوى [يعني هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وعمراً بالنصب] وقد فصل».

وكذا في بولاق [١:٨٩] وباريس كما أشار المحقق، مع فارق طفيف. ولكن ما بين المعقوفين مقحم، ولم يشر المحقق، وفي ظني أن أحدهم رأى أن سيبويه قد أطال الفصل بين «والجر في هذا اقوى» وكلامه السابق [ص:١٧١] إذ أكثر من الاستشهاد لقضية الحمل على الموضع؛ ولذا أعاد المفسِّر مثاله، ليقوي الربط، وليس ممّا يستغرب في منهج سيبويه أن يعيد إضماراً أو إشارة إلى شيء سابق بعيد بسبب الاستطراد.[٥٢]

٢١٠: ٧ «ويستخفون [الشيءُ]»، الصواب: الشيءَ، منصوبة.

٢٥٥-٢٥٦: «وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا

وَجُدٌّ؟ وهو موضع يمسك الماء، فقال: بلى، وِجَاداً، أي [فأعرفُ] بها وجاداً، وصوابه: فاعرفْ، بهمزة وصل؛ فعل أمر مسند إلى مخاطب؛ لأن الباب معقود للحديث عن الأمر والنهي،(٥٣) وإنما يفسر سيبويه بناء على مجرى الخطاب؛ فالمتحدث بـ «بلى وجاداً» مجيبٌ مخاطِبٌ السائل، وليس مخبراً عن نفسه، وإلا لما جاء سيبويه بالفاء؛ «فاعرف».

٢٦٨-١٣: وما بعده «ومن ذلك قولك [أوَ] فرقاً خيراً من حُبّ، أي [أوَ] أفرقك...»، وقد تكلف المحقق ضبطها: أوَ؛ بتحريك الواو، في موطنين لاحقين، فضلاً على هذين، ثم أفرد لذلك حاشية مطولة قال في بعضها: «... وقد ضُبِطَتْ «واو» «أو» في بولاق، فقط بإسكان الواو في هذا الموضع وما يتلوه، والوجه فتحها كما في طبعة باريس، فإنها همزة الاستفهام، تلتها واو العطف على محذوف، أو هو من باب تقديم الاستفهام على واو العطف، وقدأثبتَ قبل تعقيبه بعض أطراف الحديث الذي وقعت فيه هذه المقولة.

والصواب الذي لا يجوز غيره أن تكون «أوْ» بإسكان الواو، وفاقاً لما جاء في طبعة بولاق، ويجب أن تكون كذلك في أربعة المواطن التي ذكرت فيها، وإلا فإن ضبط هارون يقلب المعنى، ويصبح كلام المجيب متنافراً مع كلام السائل؛ فالحجاج لم يذكر «الفَرقَ» أي: الخوف، في كلامه، لكي يسأله الرجل، وهو الغضبان بن الشنفرى، وإنما ذكر الحجاج الحب، فقال: تحبني يا غضبان؟(٥٤) ول كانت إجابة الغضبان مقلوبة «أوَ حباً خيراً من فرق؟» لكان الأمر كما أراد هارون، أو لو كان سؤال الحجاج مقلوباً «يا غضبان، تخافني؟» لكان الأمر كما أراد هارون أيضاً.

وبمقتضى سياق الكلام فإن معنى مقولة الغضبان في ضوء ضبط المحقق يكون «وهل الخوف أمثل من الحب؟» وهذا لا يكون من رجل خارجي يكره الحجاج، ولكن الغضبان أراد: إن لم أكن أحبك فأنا أخافك؛ أي:أوْ فعلت ذلك خوفاً، فهو أفضل لك من الحب، وهذا ما أوضحه سيبويه في تحليله، وبهذا ينسجم السؤال مع التعقيب.

٣٠٥: ٥-٦ «فكأنه إذا قال: أزمان قومي، كان معناه: أزمان [كانوا قومي] والجماعة كالذي «وفي بولاق [١٥٤:١]» كان قومي «وكذا في نسخة باريس كما

ذكر المحقق في الحاشية، وما في بولاق وباريس هو الصواب الذي لا يعدل عنه؛ إذ إنّ الضمير في «كانوا» هو ضمير «القوم» وليس له أي مرجع آخر، ولا يحتمل التركيب، في سياقه التفسيري، أن تكون «قومي» هي الخبر، بل هي اسم كان، ولغة «ضربوني قومك» قليلة عند سيبويه،(٥٥) ومن باب أولى ألا يستخدمها في كلامه.

٤:٣٨٧ «وخارجاً من [حالُ] طهورٍ، صوابه: حالِ؛ بالكسرة.

١:٣٩٥ «قولهم: [رَبِحَتُ] الدرهمَ درهماً، صوابه: رَبِحْتُ، بإسكان الحاء.

٢:٤٢٥ «أخذت من [الفعلَ]»، صوابه: من الفعلِ.

٤٢٧: ٦-١٠ قال في حديثه عن تنكير «مثله»: «ومن ذلك قول العرب: لي عشرون مثلَه، ومائةُ مثلِه، فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهماً ومائة درهم.. فلزمها شيء واحد وهو الإضافة «يريد أنك أردت معنى التنوين فمثل ذلك قولهم: مائةُ درهمٍ]» وما بين المعقوفين، وإن كان ثابتاً في النسخ كلها، مقحم على متن الكتاب، فكان من حقه أن تفرد له حاشية، يشار فيها إلى إمكان إقحامه.

٦:٤٣٨ «فإذا سمعت [المتكلِّمُ] يتكلم»، صوابه: المتكلِّمَ؛ منصوبة.

الجزء الثاني:

٣:٥ «فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلامٌ [خاصةٌ]، والمضاف إلى المعرفة»، صوابه: خاصةٌ، مرفوعة.

١٦:٥ «وأما الأسماء [المبهمةَ] فنحو»، صوابه: المبهمةُ، مرفوعة.

١٥:١٣ «أو تُخلسيهم [فإنْ] الدهر خلاسُ»، صوابه: فإنّ.

١٣:٢٧ «لأن كل [مبتدأُ] والدرهمان مبنيان عليه»، صوابه: مبتدأٌ، منونة.

٧:٦٥ «ذا الرَّمّة»، صوابه: الرُّمة، بضم الراء.

٩:٩٦ «وبزيدٍ [معنيّ]، صوابه: معنىً.

٩:١٧٢: «[فانتصبِ] بملءِ كفٍّ، صوابه: فانتصبَ؛ بالبناء على الفتح.

٢:١٧٧ «فكأنه [فقيل] له:»، صوابه: قيل؛ بغير الفاء.

٩:١٩٨ «صارت جعار اسماً [للضَّبُعَ]»، صوابه: للضَّبُعِ، مجرورة.

١٣:٢٣٢ «أكد كما تقول للذي هو مقبل [عليه] بوجهه مستمع منصت لك»، صوابه: عليك، كما في بولاق ٣٢٦:١.

١:٢٣٦ «وزعم أن دخول أي في هذا الباب يدل على أنّه محمول على ما حمل عليه النداء [يعني أيتها العصابة]»، وما بين المعقوفين ساقط من بولاق، وقد أشار في الحاشية إلى سقوطه من باريس، وكان ينبغي أن يشار إلى أنّه من الإضافات.

٣:٢٣٨ «لأنه قد تبيَّنَ لك أن المنادى يكون فيه معنى أَفْعِلْ به [يعني يا لك فارساً..»، وكذا في بولاق وباريس، والنص مقحم، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

١:٢٤٠-٦ «واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضافٍ إليه ولا في وصف... [يقول: إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب، وحين قلت: يا زيد أقبل، فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفت هذا الإعراب]، ومع ذلك إنّه إنما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم»، وما بين المعقوفين نص مقحم، وهو ساقط من بولاق، ولم يشر المحقق إلى سقوطه منها، وإنّما أشار إلى شيء من خلاف بين النسخ في بعض الفاظ هذه العبارة المقحمة.

١:٢٥٠-٤ «فإن رحمت رجلاً اسمه طُفاوة قلت: يا طُفاءُ أقبل، من قبل أنه ليس في الكلام اسم هكذا آخره يكون حرف الإعراب [يعني الواو والياء إذا كانت قبلهما ألف زائدة ساكنة لم يثبتا على حالهما، ولكن تبدل الهمزة مكانهما]» وكذا في بولاق، وما بين المعقوفين مقحم لتفسير كلام سيبويه، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

٥:٢٥٨ «وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة... ولكن الحرف [الآخِرَ الذي] قبله زيدا معا، صوابه: الآخِرَ والذي؛ بواو عطف قبل «الذي».

٣:٢٥٧ «يامَرْوَ إنّ مطيّتي [محبوسةً]... »، والصواب: محبوسةٌ، خبر «إن».

٣-٢:٢٦٣ «والياء والألف [يعني في قاضي ومصطفىً] تثبتان كما ثبتت الميم في مسلمين»، وجاء في بولاق [١:٣٤] «والياء والألف في صافي ومصطفىً». وأقدر أن ما بين المعقوفين في الطبعتين من شرح المفسرين، إذ إن كلام سيبويه واضح دون حاجة إلى العبارة المقحمة، لأنه يتحدث عن هاتين الكلمتين.

١:٢٦٥ «أن تحرك [الرء] الساكنة»، الصواب: الراء.

٣-٢٦٩ «وأما اثنا عشر فإذا رخمته حذفت عشر مع الألف، لأن عشر بمنزلة نون مسلمين.. [يقول تلقي عشر مع الألف كما تلقي النون مع الواو]» وكذا في بولاق وباريس، وما بين المعقوفين مقحم، يفسر السطر الذي يسبقه مباشرة، ولم يشر المحقق إلى إمكان إقحامه.

١١:٢٧٩ «وجئت بلَكَ بعد ان تُضمر مكاناً [وزماناً]» وقد أشار في الحاشية إلى أنّه في بعض النسخ «أو زماناً» وأحسب أن ما في الحاشية هو الصواب؛ لأن الذي يُضمر - كما يريد سيبويه - أحدهما ولا يضمران معاً.

٧:٢٨٨ «وصار التنوين كأنه [زيادةً]»، صوابه: زيادةٌ، خبر كأنّ.

٨-٧:٣١٢ «وتقول: ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلا عبدِ الله، [وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا عبد الله] وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً» وما بين المعقوفين ساقط من بولاق وباريس، وكان حقه أن يثبت في الحاشية، لأن المثال الذي يليه تكرار له، ولا يختلف عنه إلا في الاسم الواقع بعد إلا.

١:٣١٧ «يا ابنَيْ [لُبَيْنَي] لستما بيد...»، صوابه: لُبَيْنى، بالألف.

٣:٣١٧ «وهي ههنا بمنزلة مِنْ [أَحَدَ] في ما أتاني»، صوابه: مِنْ أَحَدٍ، مجرورة منونة.

١٣:٣٢٩ «لم يَمْنَعَ] الشرب»، صوابه - كما في بولاق [١:٣٦٩]- لم يَمْنَعِ،

بكسر العين لالتقاء الساكنين، وإسكان الميم.

٨:٣٣٥ «أن المستثني»، صوابه: المستثنى؛ اسم مفعول، وليست اسم فاعل.

٢:٣٣٦ «ما حد المستثَني»، «　　»　　«　　»

٧:٣٤٣ «وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتاني [غيرُ] زيدٍ» وضبط «غير» بالفتحة والضمة معاً يوحي بجواز الوجهين فيها، وهي مما لا يجوز فيه إلا الرفع.

٢:٣٤٦ «أي ليس [هنأ] أحدٌ»، صوابه: هنا، غير مهموزة.

٩:٣٧٨ فكرهوا أن يَشرك المظهرُ مضمراً [يُبنَي] له الفعل»، صوابه يبنى

١٣:٣٧٨ «وذلك أنك لما وصفته [حُسن] الكلام»، صوابه: حَسُن؛ بضم السين، وليست بضم الحاء.

٣٩٦-٣٩٧ «وأما أهل المدينة فيُنزلون هو ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن [يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ ﴿هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم﴾ فنصب]» والنص الذي بين المعقوفين غير موجود في بولاق.

والنص مقحم، لا أشك في إقحامه، ذلك أنّه لا يتوافق مع بداية النص في شيء إلا في حكم اللحن، وحكم اللحن عند أبي عمرو موجه إلى قول أهل المدينة، أي؛ قول نحويي المدينة، الذي يجيز مجيء ضمير الفصل بين النكرتين في نحو: «وما أظن أحداً هو خيراً منك؛ «إذ لا بد أن تكون» ما أظن أحداً هو خير منك»، وهذا هو الموطن الذي أراده سيبويه بقوله: «وأما أهل المدينة فينزلون هو هاهنا بمنزلته بين المعرفيتن»؛ ولذلك فحكم أبي عمرو على رأيهم باللحن كان بسبب أن الفصل ليس بين معرفتين، وأما ما جاء في قراءة الآية الكريمة، فلا علاقة له بالكلام السابق، بل موضعه في باب آخر في الكتاب؛ إذ إنّ سبب اللحن - إذا كان لا بد من الحكم - هو أن ما بعد ضمير الفصل لا يفسد تركه الكلام، فـ «هن» في الآية الكريمة ليست واقعه بين متلازمين، بل جاءت بعد

انتهاء الكلام، وهي واقعة بين معرفتين، فالأول معرفة والثاني في حكم المعرفة عند سيبويه، وهذا مما لا يغيب عن فكر سيبويه، أو عن فكر أبي عمرو؛ ولذا فلا علاقة بين ما وضع بين المعقوفين والكلام السابق عليه إلا الخلط والاضطراب اللذان لا يقع في شيء منهما سيبويه.

وقد فصلنا الحديث - ذات مرة - في الأسباب التي دفعت المفسر، الذي أقحم هذه الفقرة، إلى توهمه الذي قاده إلى إقحامها، وإنما أجملناه هنا؛ لأن سيبويه لم يستخدم قط حكم اللحن أو الخطأ، حكماً على الكلام العربي المسموع سواء أكان قرآناً أم شعراً أم نثراً مرسلاً، ولا يوجد في كتابه إلا هذا الموطن المقحم.(٥٦)

٢٠:٤٠٦ «فكأنك قلت: أيهم تأتِ [يُكرِمْك]»، صوابه: يُكْرِمْك؛ بسكون الكاف.

٢:٤١٠ «[وأيٌّ منونُ] على كل حال»، صوابه: وأيٌّ منونٌ، بتنوينهما.

١٢:٤١١ «وقد تُشبه مَنْ بها في هذه المواقع لأنها تجري مجراها فيها، ولم تقو قوة [في أيٍّ] لما ذكرت لك»، صوابه - كما في بولاق [١:٤٠٣] «أيٍّ»؛ بإسقاط «في».

٥:٤١١ «رفعوا [أخاً] زيدٍ، صوابه: أخا؛ بغير تنوين.

الجزء الثالث:

١٢:١٧-١٩ «ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئَك، والقسم هنا بمنزلته في أُرَى إذا قلت: أُرى والله زيداً فاعلاً.

ولا تفصلُ بين شيء مما ينصب الفعلَ وبين الفعل سوى إذن؛ لأن إذن أشبهت أرى» والنص ذاته موجود في بولاق [١:٤١٠-٤١١] ولكنه متصل في فقرة واحدة، فالأمر أيسر، وفي ظني أن هذا الفصل بين جزأي الفقرة الواحدة يوقع في لبس وغموض، إذ إن الفاعل لـ «تفصلُ» إما أن يكون «أنت»؛ أي المخاطب، وإما أن يكون «سوى» أي كلمة «سوى»، ولا يستقيم المعنى مع أيّ منهما فضلاً على عدم جزم الفعل مع الاحتمال

الأول.

والفاعل الذي أراده سيبويه هو ضمير عائد على «القسم»؛ اي: «ولا يفصلُ القسم...» ولا يستقيم المعنى إلا بهذا؛ ولذا يجب أن تتصل الفقرة، ثم أحسب أن ثَمَّ تحريفاً وقع في كلمة «تفصلُ» فكانت «يَفْصِلُ»، ولكن قد يُتجوز في قبول هذا، بأن يكون سيبويه قد حمل لفظ القسم على لفظ اليمين، واليمين مؤنثة، وهو تأويل مرضي.

٢٢-٢٣ «وتقول: إنما سرتُ حتى أدخلَها إذا كنتَ محتقراً لسيرك الذي أدى إلى الدخول، ويقبح إنّما سرتُ حتى أدخلُها؛ لأنه ليس في هذا اللفظ دليل على انقطاع السير كما يكون في النصب [يعني إذا احتقر السير] لأنك لا تجعله سيراً يؤدي...» وكذا في بولاق وباريس، وما بين المعقوفين، كان يحسن أن يشار في الحاشية إلى أنه قد لا يكون من كلام سيبويه.

٧:٢٢ «إذا أردت أن تخبر أنك [سرتُ] قليلاً»، صوابه: سرتَ؛ بتاء المخاطب.

٤:٢٦ «لم يكن [بُدٌّ]»، صوابه: بدٌّ، منونة.

١٢:٢٦-١٤ «واعلم أنه لا يجوز سرتُ حتى أدخلُها وتطلُعُ الشمس [يقول: إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز، وإن نصبت وقد رفعت فهو محال حتى تنصب فعلك من [قِبَل] العطف، فهذا محال أن ترفع ولم يكن الرفع؛ لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك]»، وثمّ خطأ في ضبط «من قِبَلِ» صوابه: من قَبْلِ؛ لأن الحديث عن الفعل السابق على العطف، ولا يمكن أن يكون منصوباً من قِبَله، وإنما يُنصب قَبْلَ مجيء العطف.

وما بين المعقوفين، وإن كان في بولاق وباريس، مقحم يفسر كلام سيبويه، وكان يحسن أن ينبه في الحاشية إلى إمكان إقحامه.

١٠:٤١ «وأنها [يُستقبَحَ] فيها»، صوابه: يُستقبَحُ؛ مرفوعة.

١:٧٧-٣ «تقول: لا مرحباً ولا أهلاً، فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليها قبل أن تنفيه، ولا تنفيه مغيِّراً عن حاله [يعني في الإعراب التي كان عليها]»، والنص ثابت في

بولاق وباريس، مع اختلاف يسير، أشار إليه المحقق في الحاشية، ولكن النص الذي بين المعقوفين مقحم، يفسر مقولة سيبويه التي قبله.

١٠٤: ١ «ودَوّةٍ قَفْر [تُمَشِّي نَعامُها]، وكذا في بولاق، وما بين المعقوفين لا يستقيم، فإما أن يكون بنصب «نعامها» وإبقاء الفعل على ما كان عليه، وإما أن يكون بإبقاء «نعامها» مرفوعة، وتغيير الفعل ليصبح «تَمشَّى».(٥٧)

١١٢: ٧ «وإن شئت لم تُجاوز الاسم العامل في الآخر [يعني ضاربِ]» فلذلك لم تكن مثل لم. وما بين المعقوفين مقحم.

١٣٨: ١ «وأما قوله عز وجل: ﴿لا جَرَمَ أنّ لهم النارَ﴾ [فأنَّ] جرم عملت»، والصواب: فإنّ.

١٤٠: ٢ «وقال عز وجل: ﴿لو أنتم تملكونَ خزائنَ[رحمةَ] ربي﴾»، صوابه: رحمةِ ربّي؛ مجرورة، وبتشديد الباء لا الياء.

١٤٥: ١ «وسألته هل يجوز: كما أنك ههنا على حدّ قوله: كما أنت هاهنا» وقد جاء في بولاق: «وسألته عن قوله: هذا حق كما أنك هاهنا، هل يجوز على ذا الحد، كما إنك هاهنا» [بولاق: ٤٧٢: ١] وما في باريس يماثل ما في بولاق كما أشار المحقق.

وما في بولاق وباريس هو النص الصحيح الذي كان من الواجب أن يثبت في متن الكتاب، وأن ينزل ما أثبت في المتن إلى الحاشية؛ ذلك أن الباب كان معقوداً للكلام على كسر همزة «إنّ» في موقع الابتداء، وفي المثال الذي في بولاق جاءت «أنّ» على الرغم من أنها في موضع ابتداء؛ «هذا حق كما أنك ههنا»، ولو حُملت على القياس لكان ينبغي أن تكسر «أن»، أو أن يجوز كسرها؛ ولذا سأل سيبويه عن جواز كسرها، فهل يمكن أن يقال: «كمإنك ههنا»؛ أي: هل يحمل موضع الابتداء هذا على غيره فتكسر الهمزة؟ فأجاب الخليل: «لا؛ لأن إنّ لا يبتدأ بها في كل موضع».

وواضح – بعد هذا – أنّ العبارة المثبتة في المتن مختلة قاصرة عن تأدية مراد سيبويه، بل إنها تؤدي إلى منع ما هو واجب وهو «كما أنك ههنا»؛ لأن الخليل منعه، وإذا امتنع

هذا ذهب الظن إلى أن ضده واجب، وهو «كما إنك ههنا» فيما هو ممتنع عند سيبويه والخليل وفي العربية.

١٥٢: ٤ «وأما إن فتكون للمجازاة، وتكون [أن] يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين». ومعنى هذه المقولة - في حالة فتح همزة «أن» التي بعد وتكون - أنّ ما يبتدأ في معنى اليمين هو الواقع بعد «إن» التي للمجازاة، وليس الأمر كذلك. فصوابها - كما في بولاق [١: ٤٧٥] - «وتكون إنْ»، وهذا قصد سيبويه؛ لأنه أراد أن يذكر نوعين من أنواع «إنْ»؛ الأول: «إنْ» الشرطية، والآخر: «إنْ» المخففة من الثقيلة، وهي التي أشار إليها بقوله: «يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين». ومن الأمور الشكلية التي أثرت على هذا الخطأ، وتأثرت به، فصل المحقق لأدلة «إنْ» المخففة وشواهدها في فقرة جديدة.

١٥٢: حاشية «٦»: نقل المحقق كلام السيرافي ملخصاً فقال: «السيرافي ما ملخصه: يذهبون في [أنّ] هذه إلى أنها بمعنى ما». وكلام السيرافي - كما في هامش بولاق [١: ٤٧٥]-» الكوفيون يذهبون... «وإسقاط» الكوفيين يجعل كلامه عامّاً، عائداً على العرب أو على النحويين كلهم، ثم إنّ ما وضع بين المعقوفين خطأ صوابه: «إنْ»؛ مكسورة الهمزة مخففة النون.

١٥٦: ١٤ «وهذه الإضافة كإضافتهم بعض الاشياء إلى [أنْ] قال....»، وكذا في بولاق [١: ٤٧٧]. والصواب: «أنّ»؛ مشددة النون، بدليل ما استشهد به سيبويه بعد مقولته، فقد جاء بـ.... «كأنّة أنّها فقدت عقيلاً»، و «لَحَقٌّ أنّه ذاهب».

١٥٩: ٧-٨ «قال سيبويه: «ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال لما ذكرت لك في الكراسة التي تليها». وعقب المحقق على مقولة سيبويه؛ «حاشية: ٦» فقال: «ويشير سيبويه إلى ما سيذكره في «هذا باب وجه دخول الرفع».

ويبدو أنه حمل معنى «يليها» على المعنى المتداول الآن، أي يأتي بعدها، ويعقبها، وإنّما أراد سيبويه الكراسة التي تدنو منها وتقرب، فهي لمطلق المجاورة، أي تليها قبلها، أو تليها بعدها، وفي هذا الموطن أراد سيبويه «التي تليها قبلها»؛ لأن الباب المذكور كان قد سبق في بداية هذا الجزء [ص:٩] وقد استخدم سيبويه «يليه» بمعنى يسبقه، في مواطن

ـ أخرى.(٥٨)

٩:١٦١ «وسألت الخليل عن قول الفرزدق: أتغضبُ إنْ أذنا قتيبةَ حُزتا.. فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين [إنْ] والفعل، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حمل على إنْ»، وصواب ما بين المعقوفين [أنْ]، بدليل «حمل على إنْ»، وإنّما يقبح الفصل بين «أن» والفعل، ولا يقبح بين «إن» والفعل، والخليل يفسر سبب مجيء الشاهد بكسر همزة إن لا بفتحها، فأشار أولاً إلى قبح فتحها، ثم رجع إلى علة كسرها.

٥:١٧٠ «وإنّما كان تقديم الاسم ههنا أحسن [ولم يجز للآخِر] إلا أن يكون مؤخراً». وكذا في بولاق [٤٨٣:١] وقد أشار المحقق في الحاشية إلى أنّه قد جاء في نسختين من المخطوطات [ولم يحسن الآخَرُ] بدلاً من [ولم يجز للآخر]»، وهذا الذي أثبت في الحاشية هو الصواب، وما في المتن غير مستقيم، فسيبويه يوازن بين تقديم الاسم على الفعل، وتقديم الفعل على الاسم بعد همزة التسوية في مثل «أزيداً لقيت أم بشراً؟» قال سيبويه: «واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللقي...» ثم قال: «ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً؟ كان جائزاً حسناً»، ثم جاء بالمقولة التي وقع فيها التحريف والتبديل.

وواضح أن «الآخر»، الذي هو الفعل، هو في حكم الجائز، وليس ممتنعاً كما تشير العبارة المثبتة في المتن، فالنص الذي أثبته هارون يترتب عليه شيئان؛ أولهما: منع جواز «ألقيت زيداً أم عمراً؟» منعاً صارخاً قاطعاً، وهذا ينسف إجازة سيبويه له في الفقرة التي تسبقها مباشرة، وثانيهما: تناقض داخلي في النص الواحد، إذ إن بداية كلام سيبويه «وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن»، ويوازي هذه العبارة «ولم يحسن»، ولا يمكن أن يقابلها، «ولم يجز»؛ لأن هذه تقابل ما هو واجب، ولا تقابل ما هو أحسن، ولعل بعض الوهم الذي قاد المحقق إلى إثبات ذلك النص جاء بأثر ضبط «للآخِرِ» وصوابها «للآخَرِ»؛ أي للفعل.

ويؤكد ما سبق أنّ سيبويه أعاد هذا الحكم مرة ثانية فقال: «وتقول: أضربت زيداً أم قتلته؟ فالبدء ههنا بالفعل أحسن.. فالبدء بالفعل ههنا أحسن، كما كان البدء بالاسم ثَمَّ

فيما ذكرنا أحسن».(٥٩)

١٧٤:٨ «وبحذف [الإلف]»، صوابه: الألف.

١٩٩:٧-٨ «كما تركتَ ألف [إبنِ]، وكما تركت ألف [إضرب] في الامر»، صوابهما بهمزة وصل؛ «ابن»، و «اضرب».

٢١٥:٨ «وصار لهما إذاجاءتا للتأنيث أبنية لا تُلْحَق فيها الياء بعد الألف [يعني الهمزة]» وكذا في بولاق، وما بين المعقوفين مقحم للتفسير، وكان حقه أن يشار إليه.

٢١٩:٣-٤ «فإن سمعناهم لم يصرفوا قلنا: لم يريدوا ذلك [يعني التضعيف]، وأرادوا نوناً زائدة [يعني في: جَنجان]»، وكذا في بولاق، وما بين المعقوفات مقحم كان يجب أن يشار إليه.

٢٣٨: ١-٢ «سمعناهم يقولون هذه [ريحُ] حرورٌ، وهذه ريحٌ شمالٌ، وهذه الريحُ الجنوبُ، وهذه [ريحُ] سمومٌ». صوابهما: ريحٌ؛ منونة؛ فالكلمة مصروفة.

٢٤٠:٨-١١ «وأما ما كان [اشماً] لجمع مؤنث لم يكن له واحد، فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسمَ رجل، نحو: إبل، وغَنَم؛ لأنه ليس له واحد [يعني: أنّه إذا جاء اسماً لجمع ليس له واحد كسر عليه، فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف لم تصرفه اسماً لمذكر]» وكذا في بولاق، وما بين المعقوفين، في نهاية النص، مقحم على متن الكتاب، وهو لا يعدو أن يكون شرحاً معاداً، لما قبله مباشرة. ولم يشر المحقق إلى إمكان زيادته، وما بين المعقوفين في بداية النص؛ [اشماً] صوابه: اسماً، بالسين.

٢٤٧:٩-١٠ «لأنك تقول: هؤلاء بنو أسد وبنو أسد وبنو تميم، فكما أثبت اسم الجميع ههنا أثبت هنالك اسم المؤنث [يعني في هذه تميم وأسد]»، وكذا في بولاق، وما بين المعقوفين تفسير لاسم الإشارة [هنالك] الذي يشير به سيبويه إلى تمثيله في بداية النص، فجاء المفسر بالتفسير.

٢٥٠:٥-٦ «أردت الحي ولم ترد [الحرف] قلت: هؤلاء ثقيف». صوابه: الحذف بالذال؛ أي حذف لفظ الجماعة.

٢٥٠:٧-٩ «فكينونة هذه الأشياء للأحياء أكثر، وقد تكون تميم اسماً للحي، وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن [ويعني قريش وأخواتها] قال الشاعر...». ثم جاء بشواهد على منع صرف «قريش ومعد وعاد»، وهي المقصودة بقوله «فكينونة هذه الاشياء للأحياء أكثر»، ثم استدل لعدم الصرف عندما تجعل هذه الاسماء «اسماً للقبيلة».

وما بين المعقوفين مقحم على متن الكتاب، وهو ثابت في بولاق [٢٦:٢] بحذف الواو قبل «تعني»، وقد أراد من أضافها أن يفسر الضمير في «جعلتها»، إذ ظهر كأنه عائد على تميم، فيما هو يعود على قريش وأخواتها، أي: «هذه الأشياء»، والسبب في هذا الغموض الذي دفع المفسر للتفسير، أن سيبويه جاء بجملة «وقد تكون تميم اسماً للحي» جملة معترضة بين الضمير وصاحبه؛ واصل كلامه «فكينونة هذه الأشياء للأحياء أكثر، وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن»، ولكنه أراد الموازنة بين هذه الأسماء والاسماء التي تحدث عنها قبل ذلك، فأقحم الجملة المذكورة، ثم استأنف.

أما إذا جعل ما بين المقعوفين من كلام سيبويه فإن ذلك يؤدي إلى اضطراب في المعنى، لا يقع سيبويه في مثله، إذ يكون معنى مقولته «وإن جعلت تميماً اسماً للقبائل فجائز، والقبائل التي تجعل «تميم» اسماً لها هي قريش وأخواتها»، وهذا مما لا يخفى بطلانه.

٢٧٨:١١ «فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخف عليهم [يعني الإمالة]»، ومع أن ما بين المعقوفين قد يكون من تفسير سيبويه لكلام الخليل، غير أنه واضح الإضافة محتملها بصورة غالبة، فسيبويه لا يفسر بهذه الصورة.

٢٨٠:١٨ «وذلك: ذا، وذي، وتا، وأُلا، وأُلاء وتقديرها [أولاعِ]..»، وما بين المعقوفين خطأ صوابه - كما في بولاق [٤٢:٢] - «أُلاعِ»، بحذف الواو؛ فهي زائدة في الرسم ولا تزاد في الوزن، وحقها أن تزاد مع الكلمة الموزونة «أُلاء»، فالأحسن: أُولاء.

٢٨٨:٣ «[ومِنْ] أيضاً لا تتم اسماً في الخبر»، صوابه: مَنْ؛ اسم موصول.

٢٩١:١١ ﴿إذْ [جاؤُكم] من فوقِكُم ومن أسفلَ منكم﴾. صوابها: جاؤوكم أو جاءوكم؛ بواو جماعة بعد الهمزة.

١٣:٣٢٠ «فألحقوا [هاءاً] حتى صيروها»، صوابه: هاءً؛ بحذف ألف التنوين.

٧:٣٢١-٩ «ثم قال: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامي وباء [إضرِبْ].. فقال: [أقول]: [إب] و [إي] و [إد] فألحق ألفاً موصولا»، وصواب ما بين المعقوفات أن يكون بهمزة وصل.

١٠:٣٤٠ «والدليل على ذلك أنك لو أضفت إلى رجل اسمه [بخاتيٌّ] لقلت: هذا بَخاتيٌّ كما ترى»، والصواب أن تكون «بخاتيٌّ» قبل النسبة؛ فالتي بين المعقوفين يجب أن تكون ممنوعة من الصرف غير منونة، وعلى هذا نص سيبويه قبلاً.

٨:٥١٨ «فما تجيء لتسهل الفعل بعد [رُبٌّ]، صوابه: رُبَّ؛ مبنية على الفتح.

٩:٥١٩ «ولو أذهبتها [لم يُعلمَ] أنك تريد الاثنين»، وصواب ما بين المعقوفين: لم يُعلمْ؛ مجزومة.

٥:٥٣١-٦ «وإن [تَرُدَّ أُرُدَّ]... وذلك قولك: [رُدّاً] وَرُدُّوا»، وصواب ذلك: تَرُدَّ أَرُدَّ، وردّا، فالهمزة همزة مضارعة والثانية بغير تنوين، فيه ألف اثنين.

١٣:٥٣٣ «[غُضَّ] الطرف إنك من نُمَيْر..»، صوابه: فَغُضَّ..

١٥:٥٥٣-١٦ «ليفرقوا بين ما فيه همزتان إحداهما بدل من زائدة، لأنها أضعف [يعني همزة خطايا] وبين ما فيه همزتان..»، وما بين المعقوفين مقحم على النص، كان يحسن أن يشار إلى ذلك في الحاشية.

١١:٥٦٠-١٣ «ومن قال: خامسُ خمسةٍ قال: خامسُ خَمسةَ عشرَ، وحادي أحدَ عشرَ، وكان القياس أن تقول حاديَ عشرَ أحدَ عشر؛ لأن حاديَ عشرَ وخامسَ عشرَ بمنزلة خامسٍ وسادسٍ، ولكنه [يعني حاديَ] ضُمّ إلى عشرَ بمنزلة حضر موت [قال: تقول: حادِيَ عشرَ، فتبنيه، وما أشبهه، كا قلت: أحدَ عشرَ وما أشبهه]»، وكذا في بولاق وباريس، والنصان اللذان بين المعقوفات مقحمان، ولم يشر المحقق إلى احتمال ذلك.

٦:٥٧٦ «وقالوا: [شِقْذُ] وشُقذانٌ»، صوابه: شِقْذٌ، منونة.

١٤:٥٧٦ «كما لم يقولوا: [أقرادُ]»، صوابه: أقرادٌ، منونة.

٥٨٩-٥٩٠ «فأما أقيادٌ ونحوها فقد خرجن من الأصل، كما خرجت اسواطٌ وأثوابٌ [يعني إذا لم تُبْنَ على أَفْعُلٍ لأن أَفْعُلاً هي الأصل لِفَعْلٍ] وليست أفعُلٌ وأفعالٌ شريكين في شيء]، وما بين المعقوفين مقحم، وإن كان ثابتاً في بولاق.

٥:٥٩٢-٦ «وقد يجوز أن يكون ما ذكرنا فَعْلا [يعني أن الفيل يجوز أن يكون أصله فُعْلاً، كسر من أجل الياء]» والنص الذي بين المعقوفين مقحم لتفسير كلام سيبويه، وكان قد ذكر ما فُسِّر قبل ذلك بأسطر معدودات، ثم إن كلمة «فَعْلاً» التي قبل المعقوفين خطأ صوابها [فُعْلا] بضم الفاء، كما ضبطت داخل المعقوفين، وقد أشار سيبويه إلى ذلك مرة ثانية فقال: «وقد يجوز أن يكون هذا فُعلاً كما يجوز أن يكون الفيل فُعْلاً.[٦٠]

١٥:٦٣٤ «وقد يُكسَّرون المضاعف على أَفْعِلة نحو : أشحّة، كما كسّروه على أَفْعِلاءَ، وإنما هذان البناءان للأسماء [يعني أَفْعِلةً وأَفْعِلاءَ]»، وما بين المعقوفين مقحم، كان يحسن أن يشار إلى ذلك في الحاشية.

الجزء الرابع:

١٣-١٤ «وقد جاء على غير فِعالٍ، نحو القَرْمة والجَرْف، اكتفوا بالعمل [يعني المصدر والفَعْلَة] فأوقعوهما على الأثر»، وكذا في بولاق، وما بين المعقوفين مقحم لتفسير مقصد سيبويه بالعمل، وكان يحسن أن يشار إلى إمكان ذلك.

٤:٢٥ «حِرْتَ [تحارَ] حيرة»، صوابه: تحارُ؛ مضارع مرفوع.

٩:٢٦ «وجاءوا بالمصدر على مصدر بناء أَفْعَلَ إذ كان المعنى واحداً [يعني اللون]، وذلك قولهم»، وكذا في بولاق، وما بين المعقوفين مقحم، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

٩:٢٩ «رجلٌ سَبِطٌ [كما بنوه] على فَعِلَ»، وكذا في بولاق، ولكن المحقق قال في الحاشية: «فبنوه على فعل، ساقط من أ، ط». ويبدو أنها كانت «فبنوه» في بعض النسخ،

كما يفهم من تعقيب المحقق، وكان من الواجب أن تثبت في المتن بدل «كمابنوه»؛ إذ إن إثبات هذه يصبح دالاً على أن سيبويه يشير إلى بناء جديد، غير بناء سَبِط، ولكنه يفسر ذلك؛ فـ «سَبِط» هي التي بنيت على «فَعِل»، وضبط «فَعِلَ» خطأ، والصواب: «فَعِلٍ» مصروفة.

١٤:٣٣ [وَدُنَوْ] دَناءةً»، صوابه: وَدَنُؤَ؛ بفتح الدال وضم النون.

١٤:٤٧ «وقالوا: جرى جَرْياً [وعداً] عَدْواً»، صوابه: وعدا؛ فعل ماض.

١٣:٥٨-١٤ «وقالوا: أَسْقَيْتُه في معنى سَقيتُه، فدخلت على فَعَّلْتُ كما تدخل فَعَّلْتُ عليها [يعني في فَرَّحْتُ ونحوها]»، وقد أراد المفسر أن يشير إلى ما ذكره سيبويه في بداية الباب فجاء بالنص الذي بين المعقوفين، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

١:٦٢ «ومثل هذا: لَطَفَ به وأَلْطفَ غيره، ولطفَ به [كَغِفل] عنه»، صوابه: كَغَفَل؛ بفتح الغين والفاء، وهي صحيحة في بولاق [٢:٢٣٦].

١:٦٦-٣ «وربما استغني عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم «طَرَدْته فذهب، ولا يقولون: فانطرَدَ ولا فاطّرد [يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره، إذ كان في معناه]». وما بين المعقوفين إعادة لمضمون كلام سيبويه؛ بقصد توضيحه، مع أنه جليّ واضح، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

٦:٦٦-٧ «ونظير هذا، فعَّلتُه فَتَفَعَّل... وفتحت التاء لأن معناه الانفعال والافتعال [قال يقول معناه معنى يَتَفَعَّلُ في فتحة الياء في المضارع] كذلك تقول: تناول يتناول، فتفتح الياء ولا تكون مضمومة». وما بين المعقوفين مقحم مضطرب، لا قيمة لوجوده، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

١٥:٧١ «ومثل ذلك [يعني تَحَلَّمَ] تقعَّدتُه - أي رَيَّثته عن حاجته وعُقْتُه، ومثله: تَهَّيبني كذا وكذا...»، والعبارة التي بين المعقوفين مقحمة، وإن لم يشر المحقق، وإقحامها في هذا الموطن خطأ يقلب الأمور، وقد وهم من أقحمها أن «مثل ذلك»، التي فسرها، تعود على قول سيبويه السابق؛ «وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه،

ويكون من أهله، فإنك تقول: تَفَعَّلَ، وذلك تشجَع، وتبصّر وتحلّم...» فأُخِذَ بتشابه الصيغتين في الوزن، وإنما أراد سيبويه بـ «ومثل ذلك» قوله: «وقد دخل استفعل ههنا...» أي: لقد جاءت «استفعل» مثل تَفَعَّل في أنه «إذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في شيء»، وبعد أن مثل لـ «تَفعَل» عادة مرة ثانية ليشير إلى مجيء «تَفَعَّل» لمعنى آخر، بل لمعان أخرى، غير المعنى الأول الذي كان في «تشجّع» و «تحلّم»، يؤكد ذلك قول سيبويه: «وأما تهيّبته فإنه حصر، ليس فيه معنى شيء مما ذكرنا كما أنك تقول استعليته، لا تريد إلا علوته». ثم إن الفارق في المعنى والتعدية واللزوم بين المقحم «تحلم» وما يفسر مثله «تقعّدته» و «تهّيبني» – واضح بَيّن.

٢:٧٤ «فأما ذَبَح فمبنزلة قوله قَتَلَه، [وأما ذَبح] فبمنزلة اتّخَذَ ذبيحة». والصواب – كما في بولاق » [٢:٢٤١] «وأما اذّبحَ»، وفي هذه الصفحة خلل في ترتيب الحواشي بَيِّن.

٤:٨٣ «وإن شئت لم تعوض [وتركَت] الحروف على الأصل»، والصواب: تركْتَ، بإسكان الكاف.

٩٥: ١٠-١١ «وإنما منعك أن تجعل قبل [آخرَ] حرف من [مفعولهُ] واواً». صوابهما آخِرِ حرف لأنه أضيف، ومفعولِهِ.

١٣:١٠٢ «والأصل في هذين الحرفين، أجدر أن يكون [يعني الخاء والغين] لأنهما أشد الستة ارتفاعاً». وما بين المعقوفين مقحم، لا حاجة إليه، ولم يشر المحقق إلى إمكان إقحامه.

١٣:١٠٥ «كما قالوا: وعدُّهُ يريدون وعَدتُهُ، أتبعوا الأول [يُعني في يأبى]؛ لأن الفاء همزة»، وما بين المعقوفين مقحم، أراد الشارح أن يبين مقصد سيبويه لكيلا يظن أن المقصدو بـ «أتبعوا الأول، لأن الفاء همزة» واقع على اللفظة السابقة، فيما هو يعود على سابق ذكره قبل ثلاثة أسطر.

٣:١١٣ «وأمّا [فَعُل] فإنه يُضَمُّ منه ما كُسر من [فَعِل] لأن الضم أثقل عندهم»، وما بين المعقوفات صيغتان من صيغ الفعل، صوابهما أن يكونا دون تنوين، [فَعُل]و

[فَعِلَ] وقد ضُبطَت الأولى بتنوين الضم مع الفتحة كالثانية التي ضُبطَت بتنوين الكسر والفتحة.

٥:١١٣ «ولم يريدوا تفريقاً بين معنيين كما أردت ذلك في فَعِل [يعني في الإتباع] فيحتمل هذا»، وما بين المعقوفين مقحم، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

١٥:١١٩ «وتقول [أغزوا]». صوابها: أُغزوا؛ بهمزة وصل مضمومة.

٨:١٣٨ «فلما صارت في هذا كالقاف تركها في الجر على حالها حيث كانت تنصب في الأكثر [يعني في النصب والرفع]»، وما بين المعقوفين يفسر كلمة الأكثر.

١٤:١٤٥ «لأنها ليست تلزم أول الكلمة [يعني ألف الوصل] وإنما هي ههنا كالهاء في عه»، وما بين المعقوفين مقحم، ولم ينبه المحقق إليه.

٣:١٤٦ «فلما لم يكن ذلك صُرفتْ إلى باب استَفعَلْتُ فأُجريت مُجرى ما اصله الثلاثة [يعني أحرنجم]» وما بين المعقوفين مقحم لتفسير قول سيبويه، وكان حقه أن يقحم بعد كلمة «فأجريت»، وإقحامه بالصورة المثبتة يوهم أنه تفسير لقوله: «ما أصله الثلاثة»، مما يوهم أن «احرنجم» من الثلاثي، وليست كذلك، ولا موجب لوجوده.

١٤٨: همزة «ايم» و «ايمن» همزة وصل عند سيبويه؛ قال: «ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في [أَيم] و [أَيْمُنُ]». وقال: «والدليل على أنها موصولة قولهم: ليمن الله،[٦١] ومع ذلك فقد أثبتها المحقق همزة قطع، كما هو واضح، وأثبتها كذلك. في الصفحات «١٤٨ و ١٤٩». وقد ورد هذا الخلل في الجزء الثالث في الصفحات «٣٢٤ و ٣٢٥».

١:١٥٠ «فتركوا الألف في [ابنُم] وامرئ على حالها»، صوابه في ابنِم؛ بكسر النون، لأن حرف النون يحرك بحركة مشاكلة حركة الإعراب، وكان سيبويه قد نص على ذلك فقال: «كما قالوا: امرُؤ وامرئ وامرأ، فأتبعوا الآخر الأول، وكما قالوا ابنِم وابنُمٌ وابنَماً».[٦٢]

١:١٥١ «وفي [حَذِرِ]: حَذْرٌ»، صوابه: حَذِرٍ، بتنوين الكسر.

٣:١٥٣ «كما خالفت الألف سائر الألفات [يعني الفات الوصل]»، وما بين المعقوفين مقحم، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

١٠:١٨٤ «وقالا في مُرِ إذا وقفا: هذا مُرِي.. فصال عوضاً [يريد مُفْعِلٌ من رأيت]»، وما بين المعقوفين مقحم، ولم ينبه المحقق إلى ذلك، ولكنه اشار في الحاشية إلى أن الوجه أن «يكون من أريت»، وواضح ان الخطأ قد جاء من المفسر الذي أقحم النص.

٤:١٨٦ «فإنّي لَسْتُ منكَ [ولستُ] مِنّ»، صوابه: ولَسْتَ،بتاء المخاطب، والضبط مستقيم في بولاق [٢:٢٩٠].

٨:٢١٠ «[دايَنْتَ] أروى والديون...»، صوابه: دايَنْتُ، بتاء المتكلم، والضبط مستقيم في بولاق [٢:٣٠٠].

١١:٢٢٧ «وما جاء على حرفين مما وضع [مواضعُ] الفعل»، صوابه: مواضِعَ؛ منصوبة.

٦:٢٢٩ «وأما ما هو في موضع الفعل فقولك: مَهْ وصَهْ... إلا أننا تركنا ذكره لأنه إنما هو أمر ونهي [يعني هَلُم وإيهِ] ولا يختلف اختلاف الأسماء في المعاني»، وما بين المعقوفين مقحم، ولم يشر المحقق إليه.

٨:٢٣٠ «[والأربعهُ] تبلغ هذا»، صوابه: والأربعةُ، بتاء لا بهاء.

٥:٢٣٢ «ولي قِبَلَك [مالُ]، صوابه: مالٌ، منونة.

١:٢٣٩ «ألا تراهم قالوا [قُرَيرَيط]»، صوابه بإسكان الياء الثانية على وزن فُعَيْعِيل؛ أي بكسرة طويلة، لا بشبه حركة مفتوحة.

٦:٢٤٠-٧ «ولم نذكر ما يدخل في الحرف؛ لأنه بمنزلة ما يدخل في الحرف وهو من موضعه [يُعنى مثل قُدْتُ حيث تدغم الدال في التاء؛ لأنها بمنزلة تاء أدخلت على تاء]»، وما بين المعقوفين مقحم، ولم يشر المحقق إليه.

٤:٢٤٦ «ويكون على [أُفاعِلَ] فيهما، فالاسماء نحو [أُدابِرَ] و [أُجارِدَ] و [أُحامِرَ]

وهو في الصفة قليل، قالوا: رجل أُباتِرّ»، وهذه الصيغة ليست ممنوعة من الصرف، وعلى ذلك لا يجوز في [أفاعل] إلا أن تنون بتنوين الكسر، وضبطها بصورة ثنائية يوهم أنها ممنوعة من الصرف، والأسماء التي بين المعقوفات يجب أن تجر بتنوين الكسر، فالصيغة مصروفة، كما هو بين، وكذا في اللسان.(٦٣)

٩:٢٥٠ «وقد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم، والاسم دون الصفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر منه في الآخر [يعني في مثل إمخاض وإسلام] وهو في المصادر أكثر، وإنما جاء صفة في موضع واحد، قالوا: إسكاف»، وما بين المعقوفين مقحم، إذ رأى المفسر أن سيبويه مثل للصفة من المثال المقصود، فأضاف من لدنه التمثيل للاسم، وكان قد ذكره قبلاً.(٦٤)

١٣:٢٥٤ «ويكون على [فَعالانِ] نحو: [سَلامانِ] وحمَاطانَ»، وضبط ما بين المعقوفات خطأ، فالصيغة ممنوعة من الصفرف، ولا يجوز تنوينها بتنوين الكسر، فهي مجرورة بفتحة هكذا: فعالانَ وسلامانَ، وكذا في اللسان(٦٥) وكان سيبويه قد قال: «ولم تر شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفاً».(٦٦)

٧:٢٥٥ «وليس في الكلام شيء على فَعاليٌّ ولا فَعالَي إلا للجمع، ولا شيء من هذا لم نذكره [يُعنَى أن فِعالَى ليس في الكلام البته]» وما بين المعقوفين مقحم، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

١٠:٢٦٥ «فيكون الحرف على [يَفّعَلٍ] في الأسماء»، وصوابه «يَفْعَلٍ» بإسكان الفاء غير المشدد.

٢:٢٦٨ «ويكون على [فُعَيْلٍ] نحو : عُلَيْبٍ»، صوابه: فُعْيَلٍ، بإسكان العين وفتح الياء وجرها بتنوين الكسر حسب؛ فالصيغة مصروفة.

١١:٢٧٤ «ويكون على فِعْوَلٍ فالاسم نحو «خِرْوَعٍ [وعِلْوَدٍ] ولا نعلمه جاء وصفاً»، وعلود تحريف، والصواب: عِتْوَد، قال في المزهر: «ليس في الكلام فِعْوَل إلّا حرفان: خِرْوَع، وهو كل نبت لان، وعِتْوَد: واد»(٦٧)، وقد أشار السيرافي إلى هذا التحريف فقال: «وعِتْوَد» دويبة، وفي كثير من النسخ «عِلْوَد» والصحيح عِتْوَد، ولا

أعرف معنى عِلْوَد في الأسماء، وقد يقال في الصفات عِلْوَد»[٦٨]، وجاء في اللسان: «عتود: دويبة مثل بها سيبويه وفسرها السيرافي»،[٦٩] ويبدو أن التحريف وقع إثر سهو الناسخ، فاستبدل بـ «عتود» «علود» التي جاءت بعد سطر، في قول سيبويه: «ويكون على فِعْوَلّ فالصفة عِثْوَلّ وعِلْوَدّ».

١٤:٢٧٧ «ويكون على [فُعِلٌّ] فيهما فالاسم: جُبِنٌّ والفُلِجُّ والدُجُنُّ»، صوابه: فُعُلٌّ؛ بضم العين، كما يجب ضم عين «جُبُنّ» و «فُلُجّ». وليس في الكلام «فُعِلٌّ» المذكورة، وقد نص سيبويه على ذلك فقال: «ليس في الكلام فُعِلٌّ».—[٧٠]

٥:٢٧٩ «وذلك نحو: [تُخرِجُ] وتُخرجُ وأخرج ونخرج»، صوابه: يُخرِج بالياء كما في بولاق [٢:٣٣٠] وإلا فهذا صواب الثانية التي في خارج المعقوفين.

٢٨٣:٢٨٢ «وفُعِل على [أُنفعِلَ]»، صوابه: أُنفُعِل؛ بهمزة وصل مضمومة، وبضم الفاء.

٧:٢٩٤ «فالاسم: بُرائل، و [الخُجادب]، وعُتائد»، صوابه: الجخادب؛ ولا وجود لخُجادب في اللغة.

٥:٣٠٧ «.... إذا لحق رابعاً فصاعداً زائداً [إبداً]»، صوابه: أبداً.

٩:٣١٢ «وَحِذْيَم إنما هي من [حَذَمَتُ]»، صوابه: حَذَمْتُ؛ بإسكان الميم.

٩:٣٢٤ «فكَنَهْبُل بمنزلة عَرَنْتُن بنوه بناءه حين [زادوا والنون]»، صوابه: حين زادوا النون؛ بحذف الواو قبل النون».

١:٣٣٠ «وأما الهَمَّرِش فإنما هي بمنزلة القَهْبَلِس، [فالأولى] نون [يعني إحدى الميمين نون ملحقة بقهبَلس]»، وصواب «فالأَولى» أن تكون «فالأُولى»؛ بهمزة ممدودة بالضمة، وما بين المعقوفين في نهاية النص مقحم للتفسير.

٨:٣٤٠ «ويدلك على أن أصله فعلتُ [إنه] ليس في الكلام فَعُلْتُه»، صوابه: «أنه»،

فالمصدر فاعل لـ «يدلك».

٦:٣٤٧ «وإذا قلت [أُفتعل وأُنفعل] قلت: [أُختيروا وأُنقيد] فتعتل من [أُفْتِعل]»، وصواب هذا كله أن يكون بهمزة وصل مضمومة مع الصوت الثالث في غير المعتل، ومكسورة مَعَ المعتلّ، ولعل الأحسن في [اختيروا] أن تكون مسندة إلى المفرد «اختير» كما في بولاق [٢:٣٦٣].

١٤:٣٥١ «وإن أردت منها مثال أُبْلُم قلت [أَبَيْـيَعٌ] وأُقْوُلٌ لئلا يكونا [كأُفْعُل] منهما في الفعل...»، صواب الأولى: أُبْيُعٌ؛ بضم الهمزة، وصواب الثانية كأُفعل؛ بضم الهمزة، يؤكد هذا موازنات سيبويه السابقة في هذا الباب، ويؤكده أنه كان قد نص على أنه «ليس في الكلام إِفْعُل»[٧١] والضبط صحيح في بولاق [٢:٣٦٥].

١:٣٥٢ «ولم نذكر [أَفْعِل] لأنه ليس في الكلام أُفعِل اسماً ولا صفة»، وصواب ما بين المعقوفين أن يكون أُفْعِل كما جاء في نهاية النص؛ لأن أَفعِل موجود في الكلام، قال السيوطي: «قال سيبويه: وأَفعِل قليل في الكلام. قالوا: أَصبع»[٧٢]، وكان سيبويه قد قال – ولم يبين المحقق الضبطَ: «ويكون على (أفعل) وهو قليل، نحو أصبعٍ»[٧٣]، وضبطت بفتح الهمزة في بولاق [٢:٣١٦].

٩:٣٦١ «وقد قالوا: ثِورَة وبِيَرَة، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم وهذا ليس بمطرد [يعني ثيرة]»، وما بين المعقوفين مقحم، والذي ليس مطرداً عند سيبويه هو قلب الواو ياء في مثل هذا التتابع، أما ثيرة فاستخدامها مطرد؛ ولذلك فالتفسير قاصر.

٤:٣٦٤ «وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فُعْل منها [يعني بيض] وذلك قولهم...»، وما بين المعقوفين مقحم، أراد المفسر أن يشير إلى مثال «فُعْل» الذي ذكره سيبويه قبلاً،[٧٣] ولم يشر المحقق إلى احتمال اقحامه.

١٠:٣٦٥ «وكان الخليل يقول [سَيْدٌ] فيعِل»، صوابه: سَيِّدٌ، بياء مشددة.

٤:٣٦٩ «كما لم يغيروا تلك الواو للياء... ولو بنيتها [يعني ديوان] على فيعال لأُدغمت»، وما بين المعقوفين مقحم، لم يكن بالمفسر حاجة لإقحامه؛ لأن سيبويه يتحدث عن «ديوان».

٢:٣٨٢-٣ «ويَفْعلُ من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده، فيكون في غَزَوْتُ أبداً يَفعُل، وفي [رَمَيَتُ يَفَعْلُ] أبداً»، الصواب: رَمَيْتُ يَفْعِلُ.

١٨:٣٨٤ «قال في حديثه عن «ثُدِيّ» و «عُصِيّ»: «فإنما لزمتها الياء حيث كانت الياء تدخل فيما هو أبعد شبهاً [يعني صُيَّمٌ]، وما بين المعقوفين مقحم، ولم يشر المحقق.

٧:٣٨٥ «[وأنما] دعاهم إلى ذلك انهم قالوا...»، صوابه: وإنّما.

١٣:٣٨٩ «فأدخلوها عليها في فُعلى كما دخلت عليها الواو في فَعْلَى [لتتكافَئا]»، صوابه: لتتكافَأ.

١١:٣٩٢ «وأما فُعائِلٌ وُفُواعِلٌ ففيه مع شَبَهه بمُفاعِلٍ من شأَوتُ وجاءٍ فيما ذكرت لك [يعني أنه واحد] أن له مثالاً مفتوحاً»، وما بين المعقوفين مقحم، أراد المفسر أن يبين أن الصيغة ليست صيغة جمع، ولم يشر المحقق إلى إمكان إقحامه.

٧:٣٩٨ «وإن حذفت فقلت يَحِي أدركته علة لا تقع في كلامهم، وصار ملتبساً بغيره [يعني يَعي ويَقي ونحوه] فلما كانت علة بعد علة..»، وما بين المعقوفين مقحم، أراد المفسر أن يوضح مقصد سيبويه بـ «غيره» الذي يلتبس به «يحي» من «حيّ»؛ إذ يصبح ملتبساً بباب «وعى-يعي» و «وقى - يقي» ولم يشر المحقق إلى إمكان إقحامه.

١٨:٤١١ «كما جُعلتْ فَعَلان بمنزلة فَعَلا [للاثنين]»، صوابه: للاثنين.

٤:٤٢٧ «وكذلك فَعِلانٌ، تقول: قَوِلان، ولا تجعل ذلك بمنزلة المضاعف، ولكنك تجريه مجرى فَعَلان من بابه [يعني جَوَلانٌ ونَفَيانٌ] لأنه يوافقه»، وما بين المعقوفين مقحم للتمثيل لـ «فَعَلان»، ولم يشر المحقق، والتفسير غير مستقيم، وإنما يريد سيبويه: تجريه مجرى صيغة فَعِلان من غير المعتل، وهو نحو : الطَربان والقَطِران والشَقران،[٧٥] وتمثيل

المفسر قاد المحقق إلى خطأ في ضبط «مجرى فَعَلان» فصوابها أن تكون «مجرى فَعِلان» بِكسر العين.

٤٣٢:٤-٥ ذكر سيبويه ستة الحروف الفروع المستحسنة فقال: «النون الخفيفة والهمزة التي بين بين.. والصاد التي تكون كالزاي وألف التفخيم [يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم الصلاة والزكاة والحياة]»، ومع أن ما بين المعقوفين تفسير مستقيم لكلام سيبويه إلا أنه يغلب على الظن أنه مقحم.

٤٦٧:٨ «ولم يكن بينهما إلا ما ذكرت لك [يعني قُرب الحرف] وصارا في حرف واحد]، وما بين المقعوفين مقحم، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

٤٧٠:١٢-١٣ «وإذا كانت الطاء معها [يُعنى مع التاء] فهو أجدر أن تقلب التاء طاء»، والنص واضح لا يحتاج للعبارة المقحمة التي بين المعقوفين.

٤٧٢:١٠: عقب سيبويه على قلب تاء الفاعل دالاً وإدغامها في دال الفعل نحو «عُدّه» في «عُدْتُه» و «نقدّه» في «نقدتُه» فقال: «واعلم أن ترك البيان هنا أقوى منه في المنفصلين لأنه مضارع [يعني ما يُبنى مع الكلمة في نحو افتعل] فأن تقول: احفَظْ تلك...»، وما بين المعقوفين مقحم لتفسير قول سيبويه، ظنّاً من المفسر أنه يشير إلى قوله السابق «شبهها بها في أدّان].

ويبدو أن سيبويه لم يقصد هذا، لأن تتمة كلامه واضحة فهو يوازن بين الإدعام في كلمة واحدة مثل «حفظت وأخذت وبعثت» والإدغام في كلمتين منفصلتين مثل «احفظ تلك» و «خذ تلك» و «ابعث تلك» فالمقصود بقوله هو: واعلم أن ترك البيان هنا، أي في «حفظت» وبابها أقوى منه في المنفصلين، أي في «احفظ تلك» وبابها، فالمقحم غير مستقيم، وإنما يقود إلى لَبْس.

٤٧٥:٨-٩ «فالألف هنا [يعني في اختطف] لازمة ما لم يعتل الحرف»، وكذا في بولاق [٤٢٥:٢] وما بين المعقوفين مقحم، وهو قاصر عن تفسير مراد سيبويه، وإنما أراد سيبويه بـ «هنا» قوله «فإن وقع حرف مع ما هو من مخرجه أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم، وألحقوا الألف الخفيفة»، وأمثلة ذلك كثيرة، ولم يشر المحقق إلى احتمال ذلك.

٤٧٥:١١ «وتقول في المصدر: ازَّيُّناً و «ادّارُأً»، يريد مصدر: «اِدّارَأَ» و «اِزَّيَّنَ». وصواب ما بين المعقوفين أن ترسم الهمزة على «واو» أي: ادَّاروُاً.

٤٧٩:١٢ كما قلبوا النون ميماً مع الياء، إذ كانت الياء في موضع حرف تقلب النون معه ميماً، وذلك الحرف الميم [يعني إذا أدغمت النون في الميم] وقد قربوها منها في افتعلوا»، وكذا في بولاق [٤٢٧:٢] وما بين المعقوفين مقحم، لا قيمة له؛ فكلام سيبويه بيّن جليّ، ولم يشر المحقق إلى ذلك.

إنّ من يعيد النظر فيما أثبتناه من دراسة عضيمة، أو في دراسة (جيمس أ. بلمي)» نص صعب في كتاب سيبويه» التي أقامها على استشكال نص واحد هو «ما أغفله عنك شيئاً، أي دع الشك»[٧٦] – ليتبدى له أن ما أثبتناه من تصوييات سيعين دارسي الكتاب على تجّنب إشكالات كثيرة، ولكنه – على أية حال – لا يغني عن وجوب التأني في تلكم المواطن، والتنبّه إلى ما يشبهها ممّا يمكن أن يكون قد أفلت مِنّا.

الهوامش:

(١) محمد عبد الخالق عضيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: ٢٠.

(٢) ينظر: فوزي مسعود: سيبويه جامع النحو العربي: ٤٧، ٦٧، ٩٥.

(٣) ينظر: محمد رباع: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه: الفصل الثالث.

(٤) ينظر: محمد رباع: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه: ٢١٧-٢٢١.

(٥) محمد عبد الخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: ١٨، وهو يحيل إلى طبعة بولاق.

(٦) سيبويه: الكتاب؛ هارون: ٣:٢٧٠، ونحن نحيل إلى هذه الطبعة.

(٧) سيبويه: الكتاب: ٣:٢٧٢-٢٧٣.

(٨) محمد عبد الخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: ١٨، ونشير إلى أن سيبويه جاء بالعبارة الأولى الملبسة بنصها في ٤:٢٣٥.

(٩) سيبويه: الكتاب: ٣:٤٣١.

(١٠) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤:٢٤٥:٢٤٦.

(١١) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤:٣٠٧-٣٠٨.

(١٢) ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤: ٨٥، ٨٧، ٩٥، ٢٤٥، ٢٧٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٣.

(١٣) محمد عبد الخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه: ١٨-١٩.

(١٤) سيبويه: الكتاب: ٣:٤٢٠.

(١٥) سيبويه: الكتاب: ٤:٢٤٠.

(١٦) سيبويه: الكتاب: ٣:٢١٥-٢١٦.

(١٧) سيبويه: الكتاب: ٤:٢٦٤.

(١٨) سيبويه: الكتاب: ٤:٢٤٨.

(١٩) ينظر: علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة: ١٥٥-١٥٦.

(٢٠) ينظر: سيبويه: الكتاب: ١: ٢٣، ٦٧، ٦٨، ٧٩، ٤٢١، ووزن بين المتن والحواشي.

(٢١) ينظر: الكتاب: ٥: ٤١٥-٤٢٠.

(٢٢) محمد كاظم البكاء: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٤٥٦، وتنظر ترجمته ودراسته لـ «نص صعب في كتاب سيبويه» للمستشرق (جيمس أ. بلمي) فقد اتخذ هذا الأخير «ما أغفله عنك شيئاً، أي دع الشك» محور بحثه، وعرض لما فيه إشكال، ولأقوال العلماء فيه، ورأى أن الإشكال ناتج عن تحريف فيه [ص: ١٩٤-٢٠٦] ولكن البكاء وجد أن بعض ذاك الإشكال جاء بأثر من عدم وضوح القراءة لخلو النص من علامات الترقيم [ص:٢١١-٢١٤].

(٢٣) ينظر: الكتاب: ٣:٨٠؛ المتن والحاشية.

(٢٤) ينظر: الكتاب: ١: ١٤١ و ٢: ٢٦٨ و ٣:٢٣، ووازن بين المتن والحواشي المقصودة.

(٢٥) الكتاب: ١: ٨٤.

(٢٦) الكتاب: ١:٨٧.

(٢٧) ينظر: الكتاب: ١:٨١، ٨٧، ٩٠، ١٠١، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٧، ١٤٩، ٢٦٥، ٣٠٠، ٣٥٩، ٤١٠، و ٢: ٣١، ٢٠٥، ٢٤٩، ٢٦٥، ٣٣١، ٢٧٥.

(٢٨) الكتاب: ٣:٢٣؛ المتن والحاشية.

(٢٩) ينظر: الكتاب ١:٨٤، ٩٠، ١٠١، ١٠٨، ١٣٦، ١٥٨، ٤١٠، و ٢٠٨، ٢٣٢، ٢٦٥، ٢٦٨، و ٣: ٥١، ٥٢، ووازن بين المتن والحواشي المقصودة.

(٣٠) ينظر: الكتاب: ١: ٤٢-٥١، من مقدمة المحقق.

(٣١) ينظر: علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة: ١٤٨-١٤٩، وخالد جمعة: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ١٣٤-١٥٥.

(٣٢) ينظر: خالد جمعة: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ١٦٣-١٦٦.

(٣٣) ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: ٢٣-٢٥، وعلي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة: ١٤٨-١٤٩.

(٣٤) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو: ٧:٩٠.

(٣٥) الكتاب: ٣:٤٠.

(٣٦) ينظر: الكتاب: ٣:٢٧٨، ٣١١، ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٨٤.

(٣٧) الكتاب: ١:٥٧.

(٣٨) محمد عبد الخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه: ٢٣.

(٣٩) علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة: ١٥٦-١٥٧.

(٤٠) الكتاب: ٣: ٦٣٦-٦٣٧؛ المتن والحاشية.

(٤١) السيوطي: المزهر: ٢:٣٩٥.

(٤٢) الكتاب؛ بولاق: ١:٢٦؛ الهامش.

(٤٣) الكتاب: ٢:٢٠٧.

(٤٤) ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه: ١٧.

(٤٥) ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه: ١٧.

(٤٦) المبرد: المقتضب: ٤:١٧٨.

(٤٧) الكتاب: ١:٨٣.

(٤٨) الكتاب: ١:٨٤.

(٤٩) الكتاب: ١:٩٩-١٠٠.

(٥٠) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو: ٦:٨١، وينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة: ١٦٧-١٦٩.

(٥١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو: ٨٣:٦.

(٥٢) ينظر: محمد رباع: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه: ٢٢٢-٢٢٤.

(٥٣) ينظر: محمد كاظم البكاء: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: ٣٣٨؛ فقد أشار إلى هذا الخلل.

(٥٤) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٦:١، وفيه أن الحجاج أخرج الغضبان من سجنه، فرآه قد سمن، فقال: أراك قد سمنت! فقال الغضبان: ضيف الأمير يسمن. قال الحجاج: أنت القائل لأهل العراق تعشوا الجدي قبل أن يتغداك؟ فقا الغضبان: ما نفعت قائلها، ولا ضرت من قيلت فيه، قال الحجاج: تحبني يا غضبان؟.. عندها ردّ الغضبان: أوْ فَرَقاً خيراً من حب.

(٥٥) ينظر: الكتاب: ٤٠:٢.

(٥٦) ينظر: محمد رباع: السماع وأهميته في التقعيد النحوي: ١٢٩-١٣١، فثمّ استقصاء موسع لملابسات إقحام هذه الفقرة، وما وقع فيه المفسر من وهم، وثَمّ إشارة إلى وجود نحويين مدنيين وهم من قصدهم سيبويه بقوله «أهل المدينة» ونضيف - ههنا - أن عبد الرحمن بن هرمز كان من أهل المدينة، كما في [الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين: ٢٦] ثم إن الأفغاني أشار إلى وجود ذلك فقال في كتابه [من تاريخ النحو: ٣٢؛ الحاشية]»: على أن هناك من ذهب إلى وجود مدرسة ثالثة هي مدرسة المدينة، ثم نقل عن القفطي نصاً يؤكد ذلك، فإذا ثبت هذا تأكد مبلغ وهم من أضاف هذه العبارة. وللوقوف على استخدام سيبويه لحكم الخطأ أو اللحن ينظر: محمد رباع: السماع وأهميته في التقعيد النحوي: ١٢٧.

(٥٧) ينظر الشماخ: ديوان الشماخ: ٨٣، وفيه «تَمشّى».

(٥٨) ينظر: الكتاب: ١: ٧٣، ٧٤، ٣٧٣، و ٢٤٩:٢.

(٥٩) الكتاب: ٣: ١٧١.

(٦٠) الكتاب: ٥٩٥:٣.

(٦١) ينظر: الكتاب: ١٤٨:٤.

(٦٢) الكتاب: ٥٣٣:٣.

(٦٣) ينظر: ابن منظور: لسان العرب: مادة: «دبر» و «جرد» و «حمر».

(٦٤) الكتاب: ٤: ٢٤٥.

(٦٥) لسان العرب: مادة «سلم».

(٦٦) الكتاب: ٢١٤:٣.

(٦٧) السيوطي: المزهر: ٥٩:٢.

(٦٨) نقلاً عن: محمد عبد المطلب البكاء: منهج أبي سعيد السيرافي كتاب سيبويه: ١١٣.

(٦٩) لسان العرب: «عتد».

(٧٠) الكتاب: ٢٧٧:٤.

(٧١) الكتاب: ٤:٢٤٥.

(٧٢) السيوطي: المزهر: ٢:٥٤.

(٧٣) الكتاب ٤:٢٤٥.

(٧٤) الكتاب ٤:٣٦٠.

(٧٥) الكتاب ٤:٢٥٩.

(٧٦) ترجم الدراسة طالب عبد الرحمن، ونشرها في «مجلة الآداب - جامعة الإمارات» وترجمها محمد كاظم البكاء ونشرها مع دراسة نقدية في مجلة «الضاد».

المراجع

(١) جيمس أ. بلمي: نص صعب في كتاب سيبويه، ترجمة طالب عبد الرحمن، مجلة الآداب - جامعة الإمارات، العدد السابع عشر ١٤١١هـ ١٩٩١م (ص: ٢٨٣-٢٩٦). وترجمه بالعنوان ذاته محمد كاظم البكاء مجلة «الضاد» الجزء الرابع - ذو الحجة ١٤١٠-تموز ١٩٩١ (ص: ١٩٣-٢٢٥).

(٢) أبو حيان الأندلسي: تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٦.

(٣) خالد عبد الكريم جمعة: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة دار العروبة بالكويت، الطبعة الأولى - ١٩٨٠.

(٤) الزبيدي، أبو بكر: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: «محمد أبو الفضل إبراهيم»، دار المعارف - الطبعة الثانية - ١٩٨٤.

(٥) سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية - ١٩٧٨.

(٦) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب - بيروت.

- الكتاب، دار صادر - بيروت، نسخة مصورة عن طبعة بولاق.

(٧) السيوطي/ أ - : الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٥.

ب -: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر.

(٨) الشماخ بن ضرار: ديوان الشماخ، شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة - ١٣٢٧هـ.

(٩) علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، الناشر عالم الكتب - القاهرة.

(١٠) فوزي مسعود: سيبويه جامع النحو العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

(١١) المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

(١٢) محمد ربّاع: السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك - الأردن ١٩٩٢.

(١٣) محمد عبد الخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، مطبعة السعادة - مصر الطبعة الأولى ، ١٩٧٥.

(١٤) محمد عبد المطلب البكاء: منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، الطبعة الأولى - ١٩٩٠.

(١٥) محمد كاظم البكاء: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، الطبعة الأولى - ١٩٨٩.

(١٦) ابن منظور: لسان العرب.